واما الكوفيون فيذكرون اللقب المبنى فى المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا
بعنوان الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضم
رفعا والفتح نصبا والكسر جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلا
مفتوح والجيم مضموم وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه
ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
نحو من الرجل ومن امره ومن زيد وهى اى المبنى والتانيث باعتبار
الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على
الافعال لفساده لجعل الاصوات بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض لان جميعها ليست مبنية فهذه ثمانية
ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء
فالمبنى ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم

لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد لك البناء

من علتين آخرتين احديهما علة البناء على الحركة فان الاصل البناء

السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقين

المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او لمخاطب

من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم بتكلم به وانت

لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم او المخاطب فان الاسماء

الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج

بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس

تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي

ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه

او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقديم المعنوي ان يكون المتقدم

مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم

من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع

الضمير

الضمير هو العدل المفهوم من اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او

من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل

على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء

في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا

لتعظيم القصة بذكرها مبهما ليعظم وقعها في النفس ثم يفسر فيكون

ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا او صار كانه في حكم العائد الى الحديث

المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا

زيدا او ربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل

فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء

منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلق

عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير

المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون

كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع

ومجرور ومنصوب لقيامه مقام الاو واقسام النظائر البهائي للاكال
اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل و
منفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف
المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة
انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على
صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى
ضربن صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة
جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة
التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما

صيغة

ضربتن

ضربتن ضربت ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
المجهول و النوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا
نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والضمير في انت اي انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق
دالة على احوالها من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهما قسمان قسم الاول
المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها
ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني
اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن و النوع
الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم
اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي ايا اختلافات كثيرة
والمختار ان الضمير هو ايا والياء والكاف والهاء لواحق لدلالة على المتكلم والمخاطب

والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و النوع
الخامس علامتي مثال المتصل بالاسم وفي مثال المتصل بالحرف
علامتي علامتنا علامتك الى علامتكن وفي لنا لك الى لكن
وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب
والغايب ستة كهن وصيغ المتكلم لفظين بدلا عن
ستة معان كضربت وضربنا وضمير ضربت مشترك بين الواحد
المذكر والمونث وضمير ضربنا من الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث
والجمع المذكر والجمع المونث وصيغ المخاطب خمسة الفاظ
اربعة منها مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث
واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا
وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث ولجتمع
الانواع الخمسة جارية بهذا المجرى اعني للمتكلم لفظين و
للمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثني عشر كلمة

لثمانية

لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشر كلمة
لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لستة وتسعين معنى وبينوا
تلك الصور عقلا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها ان المرفوع
المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصل
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا
في باب الضماير التي هي موضوعة للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا
بلفظ الفعل كما يحذف في اواخر الكلم المشتهرة بشيء ويكون فيما بقي
دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد
المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة
المونث للغايبة اي اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند
ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والالم
يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع

بلغ

٧

وللواحد الحاضر للامر نحو تضرب واضرب والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب صح

للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد
مذكرا كان او مؤنثا اي نحو اضرب ونضرب وبهذه تضرب و
في الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو
في ضاربون بضمير لانهما منقلبان بالياء في النصب والجر والضماير
لا تتغير عن حالها الا ان تغير عاملها والعامل فيها ليس عاملا
في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل والضمير
باق على ما كان عليه في الرفع فلو كان ضميرا لما تغير لا يرى ان
الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون
والالف في يضربان لا يتغير فيها اي الالف والواو في الصفة

حرف

حرف التثنية وليسا بضميرين ولا يسوغ اي ولا يجوز الضمير المنفصل
مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل
تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فهي الاصل
لا يسوغ الانفصال الا لذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم
الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل
به اذ الاتصال انما يكون بتأخر العامل او بالفصل الواقع لغرض
لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال او تركه يفوت الغرض
او بالحذف او حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل
به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ
بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المحمول له مرفوع اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو اني
وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه بها اي ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم

[illegible]

الصورتين

يتصل الضمير عنه بهذه الصيغة لزم الالتباس في بعض الصور كما
اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه لالتبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض
الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال منها
لم لا ما هي لكنها هو الظاهر لكونه اشتمل اقتصارا على ما هو الاصل
مثل اياك ضربت مثال لتقديم العامل وما ضربك الا انا مثال
مثال الفصل لغرض وهو التخصيص بهما اياك والشر مثال الحذف
العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما
انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضارب

الجارية

الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند فقولنا تأكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد
لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن ورد على الزمخشري
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة
لا لبس فيها لتثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا
اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ
المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم
كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر
احترازا عما اذا تساويا نحو اعطيتك اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته
اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان
الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال لتعذر المتكلم في

تأخير الاعرف ولا يتجه طعن في اول الوجهين بايراده على خلاف
الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فعلى الخيار
اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو
اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما بعضه وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران
ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني
بالمفعول وقدم الاعرف [illegible] ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتد[illegible] بالمتصل ولك الفصل
نحو ضربي اياك للاعتد[illegible] وإلا اي وان لم يكن
احدهما اعرف اويكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني
على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول
لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما

فصل

٣

هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيتنيه اياه حتى لو لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضمير من غائبين او اعطيتكه اياك مثال لما
يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته
والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان
ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه
كان في الاصل خبر المبتدا ووجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا
منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا
نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب [الاتصال] ففي شبيه المفعول ان لم يكن
واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال
مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية الشبه بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا كوقوعه بعد لولا
مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخره يعني لولا

واما على تقدير
لكلمة تقديمهم
على الآخر فيما
الواحدة

الانفصال

انت لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاهو
لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا
الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكونه بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاز في
بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى
ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير
قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا
المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى
ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه
فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا

ايضا

كان الاولى ان يقول لولا انا ... لولا نحن

ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء
ليبقى اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت
الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون
الاعراب اي عن نون الاعراب نحو يضربني لتبقى آخر المضارع
ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة يضربينني لانها في الوسط
حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
وانت مع النون الاعرابية الكائنة اي في المضارع
و مع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت و
لعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها
تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام
من النون

من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم
مانع فيه ايها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من و
عن وقد وقط وسما يعني حسب لمحافظة على السكون اللازم
الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي
عكس ليت ولعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا
والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القايم وبعدها اي بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم
وعلمته هو القايم وما زيد هو الكريم صيغة مرفوع ولم يقل
ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق
للمبتدا افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا والتكلم
وخطابا وغيبة تسمى هذا المرفوع فصلا وذكر التوسط ليفصل

ذلك

ذلك المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح
لهما ثم التسمية فادخل فيه حالا ليس ضمه وذلك عند اختلاف
الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة
اللبس وشرط اي شرط الفصل بذلك المرجوع ان يكون
الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من
كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو واقتصر على مثال الفصل من بعد دخول العوامل دون
المعرفه ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال
لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا
مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء
الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا
والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده خبره فعوله

جزءه اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على
ثاني مفعولي جعله وانما يعرف من اعرب جعله مبتدا ا
برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وظلمت زيدا هو
المنطق وفي بعض نسخ المتن مبتدا وما بعده جزءه بدون
الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ
قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجع غير معهود
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع مقدما من غير سبق
مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية
للمطابقة لان الضمير راجع اليها وضمير القصة اذا كان
مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا ليحصل
المناسبة يعني ذلك الضمير الغايب للابهام بالجملة المذكوره

بعده

بعده اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله
يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لبيان الواقع ليس داخلا
في سياق القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت
سواء وقع هذه التسمية او لا ايضا يلزم استدراك قوله يفسر
بالجملة بعده معنى هذا الوهم لحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتدا او راجعا
الى الشان وزيد قايم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب
تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا
يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بقوله زيد قايم كما لا يخفى
ويكون ضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا فاذا كان
متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان
عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان
لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل

هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال للمتصل المستتر
وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره
لا لنسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جايز مع ضعف لان
ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه فلكونه
على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل
عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جآذرا وظباء والاصح ان المفتوحة اذا خففت فانه اي
حذفه بنيته الاضمار صحيح كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان و
انّ لثقلها بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد ان
المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى
شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجروها
عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة

جآذرا

عليها

عليها عملا فيه انه اجري بوم يجوز والاظهار ذلك الضمير ليكن
نعوت التخفيف المطرد كما دل عليه حذف النون ونحو
بمرّوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت
اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في
المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع لكل
واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية
بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة
في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فان لها
للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ونحو ذلكم
الله ربكم مما ليس مشارا اليه حسية محمول على التجوز
وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اسماء الاشارة
ذا حال كونها لمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا او لمشار اليه ذا ان

رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما مثنى
المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلثة الباقية فتقول هي مبتدا او وقوله ذا
مع ما عطف عليه مقيدا بكل واحد منها بحال خبر له وجي في بعض
اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه
قوله تم ان بذان لسـ وان على احد الوجوه وللمؤنث
الواحدة تا عطف بي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه
لم يبق منها الا بي وذي وقيل بي الاصل لكونها بازاء
ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وتعول
بالعالية قد منا على سائر [illegible] لغزيتها وتي
تقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء
بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها
ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب

والجر

والجر ولا مثنى من بقية الالفاظ المذكورة دورها على الالسنة وتوهم
بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف
العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس
بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية
المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها
على صورة المعرب اتفاقي لا لعقد الاعراب لوجود علة
البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء ممدا
وقصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب
بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها
على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار ذاتها حرف
التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف
يجاء به لتنبيه على المشار اليه قبل لفظ كما جي للتنبيه على
النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قايم وها ان زيدا قايم

ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت بعد الكاف حرفا
لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل
ذلك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
الستة واشترك الخطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة
في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر و
المؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلت من انواع اسماء الاشارة لان افراد ذا
والمؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب
خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى
ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا

اشرت

اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذاكن
وذينك اي ذانك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك
البواقي يعني تلك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتانيك
الى تانكن وتينكن واولاءك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكم
واولئكن واما ذلكن فلم يورده الزمخشري والحاجبي وفي الصحاح
لا تقل ذلك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد و
ذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد
تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه
الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق
مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال ذلك وتلك وذانك
وتانك حال كون كل من الاخرين مشددتين واولئك باللام
اي هذه الكلمات الاربع مثل ذلك في افادة البعد ولا
يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا وماتك

وخاطبت مذكرا
ذانكن و ذينكن
اشرت الى مذ

وذانك وتانك مخففين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو
للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا
بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاز كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي
خاصة كما يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما
عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا
يكون جزءا تاما ان كان جزءا تمييزا ولا يتم جزءا تاما ان كان
تتمة من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج
في كونه جزءا اوليا يحمل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر
معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي
كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول مع

بالصلة

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن [illegible] تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد

والصلة جزء من المركب ويكون الموصول ايضا وحده جزءا
لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة
معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة
مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور المعرفية
على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد
لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا
لانه لا عائد الا حيث ليس لها صلة اصطلاحية ولقائل
ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على
معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة تتصف باسم لا يتم
جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم
الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن شذاذ وحيث
ولما كانت الصلة بعينها الجملة المعلوم من ان يكون

خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والثانية

انه الاكثر ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا انه اعم من ان

يكون للموصول او لغيره او لو اجبا ان يكون ضمير الموصول

عقبهما بقوله ان صلتها لا يتم جزؤ الا بصلة جملة خبرية

او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والتي فيه ضمير له

لا غير اي للموصول لا لغيره وصلة موصلة الالف واللام

اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام حرفية

فجعلت صلتها ما كان جملة معنى وصورة عملا بحقيقته

وشبهه حتى وتلك الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد

المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث و

يكونان بالالف في حالة الرفع والياء في حال النصب والجر

والاولى على وزن العلى للجمع للمذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر

اشهر والذين كالاولى في جمع المذكر واللاتي بالهمزة والياء

واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء

فقط مكسورة او ساكنة اذا لوصل بجرى

بجرى الوقف

مجري الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللوا

وجاز في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء

وفي اللواتي اللوا بحذف الياء والتاء معا وما بمعنى الذي فيما

لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاز فيما يعقل نحو والسماء

وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد

والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب

ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو

اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي

المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي

والتي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها

والتي طويتها وذا بعد ما الاستفهامية للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف

واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد

المفعول اي العائد الذي للاسم الموصول الا به اذا كان مفعولا

لجمع المؤنث ح

اي ما الذي صنعت ح



يجوز حذفه اذ لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه
عمدة نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء

اعلم ان النحاة وضعوا بابا سموه باب الاخبار بالذي او ما
يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلم في باب
النحو من المسائل وتذكره اياها فانهم اذا قالوا اخبر
عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي فبعد بيانهم طريقه اي الاخبار
به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وقد يمتحن الطالب فيها حتى
يعلم اقتداره على الاخبار في اي اسم يصح في اي اسم يمتنع فاراد
المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا
اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي
او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي
مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت الكلمة الذي او ما يقوم
مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في

موضعه

موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه
الذي كان له في الجملة الاولى مخبرا بها اي بالكلمة الذي واخرته
اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او بمعنى اخرته معنى
جعلته اي جعلته خبرا فتاخر فاذا اخبرت مثلا عن زيد من
جملة ضربت زيدا الجملة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت
في موضعها ما هو مخبر عنه في هذه الجملة يعني زيدا او المراد به ضمير
محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول اي ضربت
ضميرا الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا فتقول الذي
وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول
منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم
المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي
يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس

وحبذا وعسى وليس لايجيء منه اسم فاعل او اسم مفعول فلا يخبر
باللام عن زيد في ليس زيد منطلق وشرط ان لا يكون في
اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر
باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا اتى اسم الفاعل
من سيقوم يكون قايما فتفوت معنى السين فان تعذر
امر منها اي من الامور الثلثة التي هي لتصوير الموصول
ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم
خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي من اجل انه اذا تعذر امر
منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشا
ن يخبر عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه لوجوب

اي يكون ضمير الشان

تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يخبر في ضربت زيدا ا

العاقل

العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع المضمر صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته
زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
عن دق القصار بدون الثوب لانه يودي الى ان يعمل المضمر
الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بل يجب
الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال
لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع المضمر الذي
هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في المضمر المستحق
لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تقدير الذي لاستلزام
ولك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع
في الاسم المشتمل عليه اي على المضمر المستحق لغيرها نحو قولك
زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي

اي يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل
ح

زيد ضربته علامة لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ
بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما
ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية
نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته
واستفهامية نحو ما عندك وما صنعت وشرطية نحو ما تصنع اصنع و
موصوفة اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بالجملة
نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء
تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي
وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن
كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب و
موصوفة وموصوفة اما بالمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على

من

من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا ابالجملة
نحو من جاءك وقد اكرمته الا في التاصر والصغر فان
كلمة من لا تحسن تأنيثه ولا صفة وايه للمذكر وايته للمؤنث
لكن نحو ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التاء منه والصفة
فان الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل وقيل
لم يقع صفة اتفاقا فعلم حينئذ المصنف ان التي لا تقع
صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة اي في
الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل
رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرف ولا احد نقل عن
الاستفهامية الى الصفة ومن اي كلمات اي ايته موصوفة
بالاتفاق وحدها الاثر كلها الا اعراب غير معرب الموصولات
الا على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما
اعرب لانه لزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص

تعجبت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله
مثال ما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وكسرها
في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال ما هو بمعنى الماضي
وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان
قالوا ان هذه الكلمات اسماء ليست بافعال مع تأديتها
معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال
على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي
ما قال بعضهم انه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على
معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه ليس بشيء اذ العربي القح
ربما تقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان
معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون بهذا الحسبة الوضع

وانها لا يتوقف لتوفيها الا انها موضوعة لصيغ الافعال ٤

فلا

فلا يرد مثل اضرب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما وزنه
فعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي
قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ورد
عليه انه لا يقال قوام وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا اول بعضهم
قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكأنه قياس لكثرته واما في
الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم ما اي
مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الآن دليل قاطع على تعريفه ولا
تأنيثه و حال كونه صفة المؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
ومبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته اي
فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه
النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح

خواص الاسم المتمكن فلا يرد عليه حيث واذ واذا الا اذا
كانت موصولة بحذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن فيمن قرأ بالنصب اي الذي
هو اشد واما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتأكيد شبهه بالحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها
بعض ما يوضحها كما يحذف من الغايات ما يبينها وهو
المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لانه مثل ايها الرجل اي احد
كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكره في قسم المنادى
ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة
ابتداء فلا حاجة الى المذكور ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي
فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته فما مبتدأ
وما بعده خبر او بالعكس فجوابه رفع اي مرفوع على
انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام

سكتة

الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة
اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وهو عبارة عن امرين
ان ماذا كلها بمعنى اي شيء والثاني ان ما معناه اي شيء وذا
زائدة والكلام هو ان الاول فيهما واحد فان معنى قولهم ماذا كلها بمعنى
اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكونهما كلمة واحدة واما
في الوجه الثاني فلمجموعهما اي شيء جوابه نصب اي منصوب على انه
مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف
ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الفرق بين
هذا من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها ثابتة لمبني
الاصل فعلى هذا قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع



الرضي والذي ارى كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ
الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن
شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه فكيف خرج
الفعل بالعدول عن الفعلية الى الاسمية واما البناء فهو ثابت
في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد
الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي
بعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال
للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه
للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على
انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب مبني كذلك
في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب
في استعمال بني تميم الا ما في آخره راء اي الا فعال علما للاعيان
يكون في آخره راء كظفار فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون

الحجازيين

كان

الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها
بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين
ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

مستثقل

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم
فعل او لم يلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها
للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء
الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها
اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على
انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المستقدم
او المتعجب وي [illegible] لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء
ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر حكي

حاصل ٢

من المبنيات كل اسم من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين
او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس
بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا
حقيقة او حكما ليدخل مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه
صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة
حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة
ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما
نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر
من الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب
نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه اخر يخرج منها بان ه
النسبة اعم من جزئها الحقيقة والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع اخرى
ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله

النسبة

النسبة الا ضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط
شرا النسبة المعتقة التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فان هيئة تركيبه مع الجزء الاخر لا يدل عليها
من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان
تضمن الجزء الثاني حرفا او ف عطف او غيره وحيث اي الجزء
الاول لوقوعه اي وقوع في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة
وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر
وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا
المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة
اسم فاعل مشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن
الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة

احدى كلمتي اخرى لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احدى جزئي خمسة عشر

حذفت الواو منها

يكون المطلق بل باعتبار
وقوعه بعد العدد دال فائق
على المشتق منه ح

انما هل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا بهذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما
جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض
الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل
على المقصود من اول الامر فاخذوا امثلة من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة وحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي
وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق
بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى

فيهما

المضاف

فيهما الجزان بل يبنى الثاني لتضمن ويعرب الاول لشبهه با
بسقوط النون والالف وان لم يتضمن الثاني حرف اعرابا الثاني
مع حرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك ويبنى الاول لتنزله
منزلة من الاعراب وعلى الصحيح لانه اخف في الاخر اي اعراب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات

وفيه لغتان ح

اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين واضافة الاول
الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة و
الاصطلاح ان تعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامع كقولك جاءني فلان
وانت تريد زيدا والمراد بها هنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم
اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض ونوكل

معين ح

لم يتصل ببعض الكنايات كما اتصل ببعض الظروف ويتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا و
تعرض من ذلك البعض المعين مثال الكنايات كم وكذا وبناؤه
لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة
لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع
بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد
منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا الكناية عن غير العدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت
وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان
كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا
يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها لم يخرجوه
عنها بل بقي البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب

ومن

ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على
اي واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما
الافرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا
يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له في الخط
فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك ما ذكره المص
منها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها
الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على
التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو من
احد عشر الى تسعة وتسعين تمييزه مفرد منصوب فجعل تمييزه
كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى فيقول
كم رجل عندي وكم رجال كما يقول مائة ثوب وثلثة اثواب

مبني

وانما جاء مفردا لان العدد الكثير يميزه كذلك وانما جاء مجموعا
لان العدد كثير فيه ما ينبي عن كثرته صريحا وما كان هذا ليس
مثله في التفرع بالكسرة جعل جمعيته مميزه كالمنهيا نايبة عن حرف
التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية و
الخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكت قال
الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من
قرية وذلك ليوافقه جر المميز باضافة اليه كم واما في كم الا
ستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن لكن جواز زمخشري ان يكون كم
في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية
وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه اي نوع من انواع الكلام والخبرية

ايضا

ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام يجب
التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو جاز تقدم ما عمل فيهما لو كان
او تقع ثانيا فيثبت الاستفهامية والخبرية فهو على ما يدل كلاهما بين
التوضيح وكلاهما اي كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين مواقع كل منهما بقوله فكل
ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل
او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه
اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز
وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتصار الفعل لمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتخصيص المنصوبات انما هو
بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به

وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول
فيه والجر به مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما حصبنا بفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته
من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعد ما فعلا مقدرا
ضربت ضربته فهو من غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله
ولم تجز تقديره فعلا غير مشتغل فهو من باب الجملة مرفوع به
داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل
مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او
المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على انا

ويشتغل عنه اي كم رجلا من
حيث ان بعده فعل
صح

رجعل

فجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة فيحق الصدر
والا اي وان لم يكن بعده لا معرف ولا فعل غير مشتغل ولا شبه فعل
غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف فكان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا
نحو كم اخوتك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده
بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا
خبر يقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ح منصوب المحل اولا داخل تحت
قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة
الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك
اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية باسرها المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يأتي ذلك الوجوه في
جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين و

كم رجل
صح

اي وقتي مشترك بين الاستفهام والشرط واذا مختصة
بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام ومن وما واي
كانتا استفهاميتين يتأتى الوجوه الستة الاول نحو من ضربت
وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته
ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شر
طيتين وكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الستة نحو من تضرب
اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب
اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية
فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصح الفعل للابتداء وما هو
لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا
لم يجز نحو من ان ... من كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية ...

اذا

فيها

اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانما لم يجز لهذا
على ما سمع من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام
محلا على انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو
متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك به فاما اني فيتأتى فيه الوجوه
الاربعة كلها في ثم قرينة في محل الرفع بالخبرية ايضا على الظرفية
نحو اني وقت مجيئك اي اي وقت كاين مجيئك في اي وقت على
تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وغلام ايهم قائم ومن مثل كم غلاما لك
يأخذ بروحاته يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر الضمير
وحذفه ستة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل
منزلكم ... ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة
الاولى يحتمل ان ينحصر الاوجه الستة في كم احدها رفعه بالابتداء

على تقدير انتصابه

علام



والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق
بقوله مضروبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى
ان هذا الصدق مناسبتي من وجوه اعراب كم وتحقق ان يعتبر
في تمييزها اعني عمة واحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت
او خبرية والاخر ان النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على
تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز
حذف تمييزها وهو خلاف فيما سبق فكان الاولى تاخير هذا الى قوله
وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه
الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وعمة فدعاء قد حلبت
على عشاري فدعاء الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبه
الكف والقدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا
خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه
معنى شغلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على

كره مني

كره مني واختار من انواع الخدمة الحلب لان خدمة المواشي و
هي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء
وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تؤذي من الحلب
ولا يطيع لسهولة نحو حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة
اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير
النصب على سبيل التهكم كانه ذاهل عن كمية عدد عماته وخالاته
فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي
كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا اضافة التمييز
اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على
التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وخصص توصيفه بقوله لك
وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير الرفع
عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت

خاله وفطار واذا الضبتها لغيبها واذا اضفت حذفتها و
ذلك واضح وجد بحرف ميز كم استفهامية كانت او خبرية في
مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة
على المحذوف فانه اذا اسئل عن كمية مالك او اخبر عن كثيرة
فقط الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او
اخبار عن كثير فمعناه كم درهما او كم درهم او دينارا وما لك
او دينارا
فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا
سئل عما ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فقط ان السؤال
او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة ضربت
مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم
في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية ثم ما انوقنا
بين منصوبين اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد
والملحوظ في الظرفية اول الزمان الدال عليه الالفاظ

الموضوعة

الموضوعة للزمان وفي المصدرية اول الحدث الدال عليه لفظ
المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المجبر عنها عند تعدادها
بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض منها اي من
تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع
التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وحيث الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما
اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام
وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبهها من الظروف المسموع قطعها عن

الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس
عليهما ما بمعناه ويجوز في هذه الظروف على تقدير ان يعوض
التنوين من المضاف اليه فيعرب حال عن عنيع لها الاعراب
وكذلك قبلا الى دا[illegible] باعادة القراءات فلا فرق بين ما اعرب
من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم
بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اى قديما وقال الشارح الرضي والاولى هو الحق واجريا
مجراه اى مجرى الظروف عن الاضافة لا غير وليك غيرا
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير
من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه
كما فيهما ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو قبضت
عشرة لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما و
كونك اخرى تجري الظروف حسب شبهها بغير في كثرة

الاستعمال

الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا تضاف
الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات
وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالع فحيث فيه مضاف الى
مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا حذفه
نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها شابهه الاضافة الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر
الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
فانها في المعنى كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما
اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد
يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة و
الاشهر ابقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها
اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما

والمضاف الى الجملة ح

بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي
لزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل
في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من
بينها لوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل
عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز
استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل
في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا
ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في
اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف
الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط
فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط
وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في

الشرط

الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة
عن معنى الشرط يقال فجاءه الامر مفاجاة وفجاءة
بالضم والمد اذا جاءه بغتة وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها
فرقا بين اذا المفاجاة وبين اذا الشرطية واراد بلزوم المبتدا
غلبة وقوعه بعدها مذكورا في ما سبق من عدم وجوب الرفع
بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى
المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة
ما فيه من الدلالة عليه ولعل الفاء مبني لتسبيبه فان مفاجاة
السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف
من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت
ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا
هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده

مفاجاتهم

مكانية وقوله زمان وقوع البيع او مكانه معمول فيه
لما جارت لا معمول به والا لم يتم اذ ظرفيته بل يصير الحيثية
بل المعمول به محذوف اى فما جارت فى زمان وقوع البيع
او مكانه اياه اى البيع وقد يكون لمجرد الزمان نحو ايتك
اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد استعمل اسما مجردا عن
معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد تتبعه
اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ [illegible]
للماضى وتبادر بها ما مر فى حيث ويكون وصفها وضع
الحروف وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ
الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية و
الفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد
يجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قايم ولعله يجيبها

لم يذكر

لم يذكر المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا
اى حال كونهما للاستفهام والشرط ومبنيان لتضمنهما حرف
الاستفهام نحو اين زيد واين تمكن امكن وانى زيد وانى تجلس
اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى
ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان
مختص بالامور العظام والمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام
زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها
كيف الثانية للحال استفهاما اى حال شى وصفته فالمراد
بالحال صفة الشى لا زمان الحال كما يوهمه بعض الشارحين
قال صاحب المفصل وكيف جارى مجرى الظروف ومعناه

السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو و
يستعمل للشرط معنى ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس
اجلس اي على اي صفة تجلس اجلس ويطلق عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل
الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو
في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكبا
او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا
لمواقعتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول
زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة
اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي تقع بعدهما
اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد والمثنى او
المجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان
اللذان صحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته ما ... ان

المدة اي اول مدة صح

اليومان

اليومان لانهما امر واحد الاثنين او اشياء فالمثنى او المجموع
للاثنين او الجميع اذ اول وقت اول العدة يكونان في حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم جئتني
فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين
مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل
لان اوليته وقت الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة و
تارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل
فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي يقصد بيانه
حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه
بحيث لا يخرج منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء
مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما فرحت مذ ذهابك او الفعل نحو ما فرحت
مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة متعلقة كانت

فما دام لا يلاحظ
هذا ان اليومان
امر واحد لا يحكم
عليهما باوليته
لان اول المدة ا
يكون

ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف
المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون ولدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام
والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ولدْ بفتح اللام وسكون الدال ولدن بضم اللام
وسكون الدال ولدُ بفتح اللام وضم الدال و...
بعضها وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند
والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما في خزائنه
وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا
فيما يحضره عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى
زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب لدن غدوة خاصة غدوة
خاصة تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا
وذلك لحذف عنها وتثبت والكون غدوة اكثر استعمالا من

ولدن بكسر الدال ولدن بضم اللام وسكون الدال

ولدن زيد

او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان
ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره
لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح
حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ انك
منذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدا اي وما مرفوعان لكونهما في تأويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره
ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم
ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما
اسمان حرفيان لا ظرفان فالاصح عدهما من الظروف المبنية
الا ان يراد نظر فيهما كونهما من اسماء الزمان لا لانهما يقعان

ظرفا

سكرة وغيرها ومنها قط بفتح القاف مضموم الطاء المشددة
وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضموم وقد يضم القاف
اتباعا لضم الطاء المشددة والمخففة وجاء قط ساكنة الطاء
مثل قط التي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي
اي لاجل الفعل الماضي المنفي والزمان الماضي المنفي وقوع
شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته
قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها حسبها وقيل حملا على اخته عوض ومنها عوض بفتح
عين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل
اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي
فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة
نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه

نحو

نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر و
العائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
اي الجملة والى كلمة اذ المضافة اي الجملة يجوز بناؤها لا
كتسابها البناء من المضاف اليه وهو الجملة على الفتح لخفته
نحو قوله يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ
قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب
ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك
اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي
مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه
المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونها اسماء
مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة

والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع ليوضع جزئي
او كلي لشيء متلبس بعينه اى بذاته المشخصة المعلومة للمتكلم
والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء جنس يتناول المعلومية و
المعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب الرتبة في الاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معنى معين مشخص باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفيد الا واحدا بخصوصه دون القدر المشترك
فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي

ولا يفهم

والموضوع

والموضوع له جزئي مشخص و الثاني الاعلام الشخصية كما اذا
تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته و
معهوديته لفظ اسامة بعد النقط بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى
المعين ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا
المفهوم المعين مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه
بهذا الاعتبار نكرة و الثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وصفا عاما كليا فان
الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا
بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وصفا عاما لان
المتصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له

معلومة و معهودة
او الجنسية كما اذا تصور
معنى [illegible] الاسد وهو
الحيوان المفترس مع وضع
بازائه من حيث [illegible]

خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد ولا المفهوم المشترك
بينها والرابع والخامس ما عرف بلام العهد او الجنسية والاستغراق
فيه والعام يحمل ما دخله اللام كما يدخل فيه ما دخله اللام الزا
يدة لتحسين اللفظ والنجم فى ليس من اجزاء المصباح فى المستغ
ـنى عن اللام ولا يعتد ما دخله فيتما فى المعارف او عرفت
بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين
فانه نكرة ولم يذكره المصنف لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل
يا رجل يا ايها الرجل و السادس المضاف الى احدها اى احد الامور
الخمس المذكورة ولا يشترط فى حكم الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة
الى كل واحد فلا يرد انه لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان
المنادى لا يضاف اليه فكيف كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة
ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة مثل غلام ابيك
والجواب ان المراد المضاف الى احدها اعم من ان يكون بالواسطة

او بلا وا

او بلا واسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان
نحو الغير او المثل او الشبه نحو المستثنى منه مما هو متوغل معنى اى اضافة
معنوية لا لفظية اضافة معنوية فيشمله معنى مشتق مطلق نحو ضارب
واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد تعريفا ولم يبحث عن تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
احدها معنى نحو والمعرف باللام والنداء يستغنى عن التعريف

بحث العلم

فصل العلم اى تعريفه وهو اى العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه
الا ما صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والالقاب ما
قصد به مدح او ذم نحو العقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصا او جنسا احترز به عن النكرات وعن الاعلام الغالبة التى تعينت
لفرد معين لغلبة المستعملين بحيث صار العلم الغالب لفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هو الاول المستعملين وضعوا
له ذلك غير متناول لغيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

الا استعمال ... داخل فى التوقيف لان غلبة الاستعمال

بعينه غير متناول لغيره ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اى ما وضع واحد لئلا يخرج
الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى
الاعرفية ترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب احدها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال والمضمر اى اعرف المعارف
يعنى اقربها عند المخاطب من حيث انها المضمر المتكلم
لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق
فيه المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا
قلت انت جاز ان يلتبس اذ صح ان الخطاب له
ولغيره المراد ما ذكر فيه الا كون المعرفة ابعد من اللبس
ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من الترتيبة المتكلم
او المخاطب انه دون منهما واقتصر على بيان التنبيه بين
اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين

ما يتطرق فى

اصنافها

اصنافها الا المضاف الا احدها فانه فيه لها وباعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب
الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة
النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المتعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء
شامل المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة
اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة
ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد
الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء
هى المعدودات والاحاد هى كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب
به اذا سئل عن واحد واحدا وعن اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات

بان يكون لكل واحد منهما موضوعا للكمية واحدة منها الى
العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت
منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة
واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد
ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية
هي الموضوع له من اعتبار غير معنى الاخر لا يتحقق التعر
يف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث
لا يفهم منها الواحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول
اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء
التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى
التسع

في عرف النحاة وان لم يكن عند بعض الحساب من العدد ح

التسع او بالتثنية كاثنين واثنتين او بالجمع كمئات والوف
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد
الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكره ومؤنثه
ومفرده ومركبه ومعطوفه واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته
واحدة اثنتان وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما
هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة فالتاء للجماعة
المذكر باعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال ثلث الى عشر بحذف التاء لجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلث امراة الى عشر امراة ولم ينعكس الامر بالعكس
لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر
اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث

اثنتا عشرة ح

نحو احدى عشرة امراة ح

وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة
عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى
تسع عشرة في المؤنث اجراء للجزء الاول على ما كان عليه قبل التركيب
وتذكير الثاني في المؤنث كراهة اجتماع ما يشتبه من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث
فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول
على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة
فلم تمحض للتانيث كما في اثنتان وان كانت للتانيث الا
انها حملت على ثنتان ويجوز كسر الشين عند التركيب في
المؤنث اي من عشرة فرارا عن توالي اربع فتحات فيما هو بحكم
التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او حمل في ثلث عشرة الى
تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان
السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر
السر ال

نحو ثلث عشرة امراة ح

والجزء الثاني علم بانه جنس اخر من التانيث

السابق لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا لغيره
العقود وهي عشرون الى تسعين من غير فرق ويسمى عقودا ثم ما بعده
وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر
احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث وما غير الواحد
والواحدة ح عند التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة
التركيب لم يكن المستحق لهما بالعطف على صورته بلفظ ما تقدم
بعينه فلذلك لم يجريهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم
بل خصهما بما ذكره مثال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود
على الزايد عليها كان ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من
اسماء الاعداد بعينه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون
في المذكر اثنتان وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة و
تسعين والى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة و
تسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية

وخمسون اي يتعين لفظهما اي في المذكر والمؤنث ح

ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث ح

فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما تقول
فيما زاد على مائة والف وما سيجيء عليهما بالعطف اي العطف
الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل
فتقول مائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد
عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا
واحدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او
اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث
وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين
امراة وكذا الحال في ثلثمائة والالف وسيجيء ويجوز ان
يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا
والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لتنزل صدر الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء

ومائة واحد واحدى وعشرون
ومائة واثنان و
اثنتان ح

لثقل

لثقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي
حذف الياء مع فتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة
كما في قولك جاءني القاض اذ حذفت الياء الا ان سوغ ذلك
فيه كونه مركبا فرخص زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة
قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن
الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في
بيان مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين
كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو
ثلثة رهط وانما كان مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثروا فيه الجر
بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون اما كونه
مجموعا فليطابق المعدود العدد الاتي لكفاية الى مسحابة استشار

اي حتى رجالان
ح

وانما كونه
مد

من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين تميز وانها تثنى واخواته
وكان قياسها ان تجمع فيقال مئين ومئات لان لمائة
جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني
جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات
لكنهم كرهوا ان يلي المميز الجمع بالالف والتاء بعد ما تعود
المجيء بعدها بما هو في صورة الجمع على المفرد مع كونه احد ومميز احد
عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه
في العقود فيتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها
اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة
نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان تعد واثنتا عشر اسماء
كاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه
لما كان غير العدد ولم يستتبع اخراج ذلك المميز منه لم يلزم صيرورة

المجموع بالواو والنون

اعني عشرين الى
تسعين فيقتصر
ح

ثلثة

ثلثة اسماء شيئا واحدا وانما جوز واحد ... امر لا مع ان
فيها تمييز ... ثلثة اسماء شيئا واحدا ... امر او واما
افراده ... مخصوصا ... فتعتبر افراده
يكون التمييز قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز
جمعه اي جمع الالف واما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان
استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما
يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل
الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه
لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف
في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي
مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كاللفظ الشخص اذا

سع مميزها
ح

عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا والمعدود مؤنثا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي في العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت
قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو
الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا
بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان و
ثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح
ان يكون مميزا لهما على تعيين ذكر التميز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز اي الصالح لان يكون
تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس و
بصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا
كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل و

رجلان

رجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة
رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت
هب ان مميز الواحد مستغنى عنه لكن لم ان يميز الاثنين كذلك
نعم اذا كان مميزه مثنى يستغنى عنه لكن لم لا يجوز ان يكون مفردا
كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد
ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها
وهو التثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد
ولا اثنان واستغني بلفظ التميز اي بجوهر حروفه المصورة
بهيئته الخاصة اللاحقة به بلحوق الافراد به اعني التنوين
او علامة التثنية اعني حرفي التثنية واذا اعتبر مع
علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا
اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة
واختار لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولانه

اى رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستعمال انما يكون
لافادته اى افادة لفظ التمييز النص المتقدم اى التنصيص
والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد على افاد التمييز ذلك
التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة ويقول
فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار
تصيره اى بسبب اعتبار تصيره اى تصير ذلك الاسم عددا المفرد
الشخص من عدد ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله
الثانى معقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيره
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد
مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذ
ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا
والثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا اكثر اى لا يقول

غير

غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها ويقول
فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة
الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك
من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فيبدل بهما الاول والاولى لدلالتهما
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر
والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك والثانى عشر والسابع
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم
الفاعل من العدد سواء كان بمعنى التصيير اولا حكم اسماء الفاعلين
فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة و
الرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف

نحو الثالثة عشرة يؤنث الاسمين في المؤنث كما ذكرنا المذكر
نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم للواحد مذكر
فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه لجماعة و
تقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن
ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار
حاله اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل في الاول
اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين
بالاضافة الى التحت براجع اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من
قولهم ثلثتهما من ثلث بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة
وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله
ثالث ثلثة ورابع اربعة بالاضافة الى ما يساوي عدده
اي يكون جزءا اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة

الواحدة

الواحدة الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول
في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب
الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر در
جات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت
قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من
المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا
تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول
لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزءان الباقيان لوجود
موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمؤنث ذكر
بعد باب العدد لانجرار مباحثه اي اخر تعريفه لانه عدمي وتعريف
المؤنث وجودي المؤنث ما اي اسم كان فيه علامة التانيث
لفظا اي ملفوظا كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة

اي ذكر المذكر ذاتا لشرفه وقدم المذكر كاصالته
ح

وزنه او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم
تاء التأنيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغيره اما من
المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرا غير ظاهرة في
اللفظ كدار ونار ونعل وقدم ونحوها من المؤنثات [illegible]
السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بخلاف المؤنث اي لم توجد
فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة
التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى
او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم
ذي وتي وذه لم انها للتأنيث وليس ذلك لحجة لجواز ان
يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي
المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في
مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل
وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس مخالفه

المؤنث

المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا
او حكما فالتأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظي
حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث
مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة فاذا اسند الفعل اليه
فصل لما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا
ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء
وجوبا اي وجب تأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان
مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه ذلك الاختيار في الحاق التاء
وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
فهو مختار لا استثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول
في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا تجوز فيه
الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغناء عن الحاق

ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لعله يفهم مما مر صح

التاء لما في نحو طلحة من الاشعار به بخلاف مغفرة اذ ليس فيه
ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى
المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثني من الاول التي عنده
صورة الفصل ايض لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استشارا لاحكام جميع الاقسام ففي صورة
الفصل ايض لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه قولو
حضرت القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء
المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب
اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع
لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاؤوا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر

السالم

خلل

السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك
المؤمنات لتاويله بجماعة او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به
وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع
المذكر العاقل مطلقا من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم
في حكم اي الجمع اسما كان او ضميرا ثم الواو لا غير فيقال الزيدون
جاؤوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلوا يعني الواو او
فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني
الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام
اي ضمير النساء او الايام ما لكونهما جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة

وما لكونها في لونه جمع
المؤنث والثاني لكونه جمع
المؤنث وانما لم يكن
من العقلاء وكالعيون
في ضمير الايام ح

وضمير فيهن اي في النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه
النون موضوعة له واما في جميع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه
لا اصل له في التذكير كالرجال جعل اي حكم بما جرى مجرى المؤنث
وفي الحواشي الهندية موافق لشرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع الاناث قليلة في سبقه لها في النساء تحمل على جمع غير العقلاء
واذا الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما
لحق اخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله و
نون مكسورة قولنا مع نواحقها والا لا يصدق التعريف الا
على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور
المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء
مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب
والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة
ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحتان

في

في صورة الرفع وهي متحرك ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وحكم
النون ليدل الحرف او الالحاق وحده او مع المحرك ولا بأس
باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على
تقدير تسليمه اذا الدال امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال
بان الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها
بواسطة بعض الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في
العدد يعني الواحد حال لكون ذلك المثل من جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له لو اخص واحد
المشترك معنا ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس
جميعا لاستغنى من قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى
فايدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد الى انه لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضتان على الصحيح خلافا

ذلك صح

لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمر
ين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين
عما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب
اذ علا التوقة التناسب بينهما ثم ياول الاسم بمعنى المسمى به
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى بان فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى
القمر فان قلت فيعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج ٢٠
الى ادعاء انه لفظ والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتبار قلنا
لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك
اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح مثل الاعلام المشتركة حقيقة او تاويلا وجمعها
فزيد مثلا اذ الكان علما لكثيرة ياول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع

وكذا

وكذا اذا اراد اضافة علم او ادعاء شاملا الى بجر يأول بالمسمى بجزء ثم يثنى
ويجمع وزاد بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
اسمى بها وكون الحكم مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها بمجرد
الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى هذا ينبغي
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه وما كان
آخر الاسم المفرد الذي لحقته علامة التثنية في بعض الموارد مما يتطرق
اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان
حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم
المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس
ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى
وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير فيه

لحقته صح

اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
قلبت الهمزة واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وهو الثلاثي
بخلاف ما فوقه حيث لا يراد فيه مكان الفعل والكل اي وان
لم يكن كذلك بان كان الهمزة من ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما
بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث
جاز فيه امالة او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت
الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي والهمزة
مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما
وحقيقيا فيما زاد على ثلثة احرف و الاسم الممدود ان كانت
همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء في قراء ووضاء
اقرار لجته القراءة وللتمسك من قراء اذ اشتكاه وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت

الهمزة

الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان
اصلها كان حمراا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية
للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
قلبت واوا في حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس
الالف فلا ينبغي ان يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو
اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا اقلب الواو همزة
في مثل اقتت واجوه وربما صححت في مثل حمراان وحكى المبرد عن
المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا وان اي
وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق
كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او
ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان
اي المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة والثاني قلبها واوا
في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل حرفي

الاخرى عن اصليه فيتشابهتا بهمزة قراء فيثبتا في الصور
تين كما في قرآء وثانيتهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة
في الصورتين ليست باصلية فيتشابهت بهمزة حمراء والقلب احسن
منهما واوفق الترجمة الشرح الشريف ان اللازم من عبارة الجاربردي
انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او ردا
وان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان
يقول المص والاعم حالي بغير لام العهد ليكون عبارة
عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الو
جهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تتبعنا
كتب اللغات كالمفصل والمصباح والعباب فما وجدنا
فيها اثر احد الحكم باشتهار غير ما وقع في شرح الرضي من انه
قد تقلب المبدلة من اصل ياء او واو اهم حتى ان يكون بدل
الاصل واوا او ياء وحذفت نونه اي نون التثنية للاضافة

اي

اي لاجل الاضافة اذ النون تحيا معها مقام التنوين يوجب
تمام الكلم وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا يحذف
عن آخر المثنى تخفيفا كخصيتان واليتان في خصيان واليان على خلاف
القياس كما جوز اثباتها فيهما على القياس الحاقا و وجه
حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد
اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانقطاع بينهما صارتا
بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصى واليا
مستعملان وهما اصل في خصيته واليه وان كانتا اقل استعمالا
منهما خصيان واليان تثنيتهما وحالكان حذف النون
قاعدة مستمرة اي في جانبه بالفعل المضارع المؤكد لا تكرار
بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس فيها قاعدة بل وقعت
على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اي في جانب

بالفعل اي يعني المجموع ما دل اي اسم حكما جملة احاد مقصودة
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة
اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد
واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما
بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات
والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة
اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل
التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف
ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون
في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة
بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد
جنس يشمل الجمع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما
وان لم يدل عليهما وضعا فقد يدل عليهما استعمالا واسماء الجموع

كرهط

ده

كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كالثلثة الى العشرة وبقوله مقصو
بحروف مفردة خرج اسماء الاجناس فاذا قصد بنحو الجنس
لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا
فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف خرج اسماء
الجمع والعدد فنحو تمر خارج الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع كابل وغنم وقد علمت انهما خارجان عن حد الجمع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا
بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
جنس قلت ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه قيل في التزام كون
الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه
لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها
كركب وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس

كتمر وتمره ونحل ونخله واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
نحو ابل او غنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع
والواحد فيه متحد بالصورة جمع يصدق الحد عليه فان
التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير ففضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان
جمعا فضمة اسد وهو اي الجمع نوعان لكن صحيح ومكسر فالصحيح
اي الجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو
مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في
حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضم ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او
مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من
حيث معناه اكثر منه ولم يتحمل من جنسه التغاير باذكر

بان يكون المذكر وبان المؤنث فالجمع الصحيح

في

في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في
المفضل عليه وللاكثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من
الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظا كالقاضي او مقدرة
كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان
اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة
ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى ما تقرر
القياس حالتان النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياء فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد
جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء السا
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما
كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف نحو مصطفون

ه

كنين

في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح
المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسماً اي اسماً محضاً من
غير معنى وصفية فيه ان يكون مذكراً علماً اي لكونه مذكراً علماً يعقل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي
الاشرف للاشرف فان قلت فما الحكم في العين او اثنان كاطراة اودوا
نحو ابيوح سنين ... الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجرداً عن
التاء ملفوظاً او مقدراً ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافاً للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام
وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً لان علم التانيث هو التاء

لا الالف

لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تنقلب
واواً فيبقى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة
قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
مذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكراً يعقل كما مر
الشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صيغة افعل فعلاء
اي مذكراً غير مستوٍ في صيغة الصفة الكائن وذلك الاسم اياها مع
المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء ليفرق بينه وبين افعل
التفضيل الكامل لدلالته على الزيادة و الشرط الثالث ان لا
يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكراً غير مستوٍ في تلك الصفة
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون ليفرق بينه

منهي ح

اي كما في جمعيته مذكر صحيح اسماً محضاً

كالغضبون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل

وبين فعلان فعلانة كندمانة فرق ولم يعكس لان فعلان فعلى نوع
اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعلامها
الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في
هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال
رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن
ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان
فيه مثل جرحى وصبر هذا الشرط والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا مستعملا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع
صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم الالتباس
ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما في التثنية وقد شذ
نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد
جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير

دنابة ٤

والعقل

والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض
هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ ومنها سنين
وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثالها
تفصيل ذلك فليرجع اليه والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث
ما لحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه
اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لمفرده
المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو
والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي
لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة
جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال
في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات
لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان
لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير

اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فانه جمع طلحة وزينب وفي
شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء او
مقدرة كشاة وشمس ونحوها من الاسماء التي يجمع جمع تكسير حقيقي لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والامانات
وذلك لخفاء هذه التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
جمع المكسر ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه والصورة
الواقعة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء
واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره
تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير
الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية فان التغير المذكور في تعريف
الجمع مطلق فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من
حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة
للعموم في قوله تغير ما سواه لكان ذلك التعريف حقيقيا كرجال

وافراس

كيفلك

وافراس او اعتبر بما يكون كامر وجمع القلة وهو ما يطلق على
ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس
جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس
وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا
كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق
الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك
المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق
العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود
ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم
للحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
بانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له وبيانا

لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة ومثل
القادرية والعالمية وجلالة ورويلا لما لم يشتق الفعل منه لا
يكون مصدرا وان كان الاضراب مفعولا مطلقا وهو اي
المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى نيف
وثلاثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد
يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي
قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل مصدره على افعال
وكل ما كان ماضيه على استفعل مصدره على استفعال مثل
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصـ
ـريف ويعمل اي المصدر بالتطبع عمل فعله المشتق منه حال
كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا امس وحال كونه
غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو
خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما

ل

لا باعتبار النسبة فلهذا لم يشترط فيه الزمان الا يرى ان عمل و
المفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروط بان لا يكون فانه اذا كان مفعولا فينبغي حكمه ولا يتقدم
معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء
مما غيرها لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمروا ضرب زيد والا يضمر
اي معموله فيه او يكون الظرف معمولا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر
فيه لاضمر في المثنى والجمع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والى عمل وما كان يشبه
الفعل وجمع راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر
فان له هيئة تثنية وجمع ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار فيه اذ لو كان بارزا لم يكن مصدرا فيه بل مضمرا
مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة لتخرج مثل

مفعولا مطلقا ح

ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا
ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذ
في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان
اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو
قوله تعم ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى
المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة
بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة و
ضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر حال كونه معرفا باللام
اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل
حتى لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل فينبغي ان لا
يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين
شيء وبين المقدر به فلم يات في القرآن شيء من المصادر

المعرفة

المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل جاء عاملا
بحرف الجر نحو قوله تعم لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر
مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل
للفعل منه غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال اي الضعيف
مع وجود القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله
لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمل للبدلية معنى قوله وجهان وانما فصل بين قسمي
المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت من القسمين توهم

تعلقه بالتمييز على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق
من فعل اى حدث منه ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به
اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان
اولى لانه ما حمل امراة يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب
بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا
باحد الازمنة الثلثة قال المص فى شرحه قوله ما اشتق من فعل
يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع
ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام
به ان يكون موصوفا لانا وصفها على انه يدل على معنى ثابت
والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه
لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن
قام به

قام به ان يكون موصوفا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى
الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر
كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن
قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه
موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى
الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن
قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا
التقرير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه
حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصروا وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفى الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة

اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشي
وآكل فكل ما اشتق من مصادر الثلاثي المجرد لمن قام به لا على هذه
الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل
او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب وصيغته اي صيغة اسم
الفاعل من غير الثلاثي على وزنه فاعل ومن غيره سواء كان مزيدا
فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم
اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كانا
حرف المضارعة مضمومة او لا مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل
آخر المضارع كسرها في تتفعل وتتفاعل وتتفعلل كتدحرج فيما
ايهم موضع حرف المضارع المضمومة و مستعمل فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو ايهم متفاعل مقام مستفعل
كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا حتى
يكون للكل من قسمي الميم مثال يكون للكل من قسمي الكسر ايضا مثال

مضمومة نسخه

ويعمل

ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو
ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول
واحد يكون ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى
اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال
كونه متلبسا بشرط اي شيء شرط عمله من معنى وهو زماني الحال
والاستقبال فالماضي فيه ماض بيانيت وانما اشترط احدهما لان عمله
لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمروا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون
تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط حكاية وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في

ل او تثنية صح

اي اسم فاعل عمله

ذلك الزمان او بتقرير ذلك الزمان كانه موجود الآن ويشترط الاعتماد
اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ
او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة اي الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام والنفي
بالفعل اولى فازداد بها شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الز
يدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي للماضي اي لزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله وجب الاضافة اي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه
ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان

بمعنى

او ما نافية ونحوها من حروف النفي كلا وان ولا [illegible] الاستفهام

بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على
المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم
الفاعل معمول آخر غير الذي اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر
اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما
امس درهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما
اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة في عمله مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة [illegible] عدل من صيغة الفعل الى صيغة
الاسم كراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل
ليتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد الاسم الفاعل للمبالغة

في الفعل المتعدي كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم
الفاعل في العمل والاشتراط اي ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان
يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت بزيد الضراب
عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة
نائب مناب من المشابهة اللفظية والمثنى منه اي اسم الفاعل
وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصحح كان
او مكسر مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في
العمل والشروط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة
من حيث ذاتها بلحاق علامتي التثنية والجمع تقول

ما فات صح

الزيدان

الزيدان ضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا
او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع
العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا
فان حذفها واجب وجه التعريف لتحقيق حصول له
للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بما كرره حتى قرأ المقيمي الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل
قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان
اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا يعتمد عليه
اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوع لمن
وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فخرج
موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واحترز بقوله من
مقابلة ما مر في اسم الفاعل مفعوله ما اشتق من فعل شامل

في اليه

عليه ح

لجميع الامور المشتق من المصدر وقوله لمن وقع عليه ليخرج ما
عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه
مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل
واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير
الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر
لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره
اي شأنه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
اي اشتراط عمله بأحد الزمانين والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شأنه وحاله
واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا نحو يرفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر نحو

على

على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احترز به عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدي
يعني بمكن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احترز به عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم
لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة
مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند
الاشتقاق في رحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله
الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي
صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج ح
عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث

عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة
الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل اولصيغة التي تدل الذي هو جنس ان اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد بخلاف نحو حسن فصيغتها على غير الوزن قطعاً
على حسب السماع اي كائنة على قدر بحيث لا يجاوز في الطرف
منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر
محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة
اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا
لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونه مشبهة به ولكون عملها
لمشابهته اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها
مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
الا انه الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة

عليها

در صيغه

عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها ا
قسما وبيان حكم قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه و
يبحث عنه بان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها بالاتفاق
وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام
او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة
المشبهة في كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة
ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها
عليها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي
للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل
فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعليته للصفة والنصب
على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول
المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة

فيما نظر الى الاحتمالات العقلية

هكذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز في الجميع
لانهم يجوزون تعريف التميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل
والجر في المحمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اى تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او بنصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب
ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المعهودة ذكرها لتوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه
المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة و
رفع وجهه بالفاعل او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالا
ضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع

في قسم

في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الحالية
باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول
وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف
فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان
قسمين منها ممتنعين قال اثنان منها اى من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان
الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن
وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او

مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه
والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا ضعف فيه لواحد منهما و
ثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن
اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم
لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية
مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة ان يخفف على اللفظ التخفيف
فيقتضي اعني حذف التنوين ولا يتعوض لا لفظها مع اكتنافه و
حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة و

اجازها

اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو
حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي حصر
منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه
ضمير واحد منها اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب
المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره و
والحسن وجها فهو حسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل
الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه قد ورد الى حاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان
فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل
حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر
الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم

وارتباطا بالموصوف معنى ولما كان وجود الضمير مقدرا في الصفة
مثل ظهوره في المعمول اصح الحاق مقدره بظاهره بيانا وجوده وعدمه
فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة
لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهي اي تلك الصفة كالفعل حكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية
معمولها وجمعه والا اي وان لم يرفع معمول الصفة بها بل نصب
او جر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فيؤنث اي تؤنث
الصفة بتانيث الموصوف مثل هند حسنة وجه او وجها
وحبا وثني اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل
الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وجمع اي الصفة
اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنو
وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل

الغ

الغير المتعدي الى مفعوله واسم المفعول الغير المتعدي ايضا
الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد
فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي
فيما ذكر من الاحكام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم
يسم فاعله وينصبان بها ويضافان اليها فتقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول
واذا اضيف مثل زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه
في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطي او مفعول واقيم
مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنصوب تقول زيد حسن الاب مرفوعا

ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام بالفعل او وقع عليه والتعميم لقصد تناول

سمي اسم التفضيل الذي هو جار للفاعل او ما جاء للمفعول زيادة

على غيره في اصل ذلك الفعل والجار في قوله بزيادة اما ظرف

لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر

اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل

شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان و

المكان والآلة اذ المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في

تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة وهو اي اسم من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى

للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما

في الاصل اخير واشر فخففا بحذف الحرف لكثرة الاستعمال وقد

يستعملان على الاصل شرطه اي اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي

التفضيل شاذ

وشرطه ان

لا رباعي

لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع ابقاء جميع حروفه متعذر

لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط

بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او

الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان

يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها

اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده

او منهما فلا يتعين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى

ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب فهو شرط آخر لان

منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور

فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لم يتبين ان المراد ذو حمرة

وعور او زائد الحمرة او العور وبناء التفضيل انما تم اذا بني

ان افعل الصفة مقدم بناءه على افعل التفضيل وهو كذلك

لبناء

ر

يد

لان ما يدل على ثبوت مطلق العيوب مقدم بالطبع على ما يدل
على زيادة على الآخر في العيوب والاولى موافقة الوضع الطبع
مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد
بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي
الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال
للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب و
حيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد
انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا
فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو
احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر
البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات
وعظام في عنقه على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك

فقال

فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل اضل وتقلد ذات
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا فهذه نشأت من حمق ابي هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون هذا الظهور قياسيا وان يكون
اشتقاق وابلد لم يكون اثار جهالت وبلادت
ظاهرت على سبيل الشذوذ ولا يظهر هذا القول عاقل
والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي
ان يقال في الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبني منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجمق
وقياس ان القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
افعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول
على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن يشد بسعرته
واللوم لمن هو اشد ملومة وعلى هذا القياس في مواضع
قليلة اشغل واشهر واعرف لم يستعمل ان اسم التفضيل على احد

[illegible]

على احد ثلثة اوجه ومن استعماله بالاضافة او بمن او باللام
على سبيل الانفصال الحقيقي فان بدمن واحد منها لان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره فلا بد من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
وذكره مع من والاضافة واما مع اللام وتنوع حكم المذكورة ظ
لانه ان اراد باللام الى معين يتعلق بالمفضل عليه مذكورا
قبل لفظا او حكما اذ اطلب شخص افضل من زيد قلت
عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فقد تحرر
والافضل فيما هذا الا يكون في اصل التفضيل الذي هو يجب
ان يستعمل اما بمن في نحو زيد افضل الناس من عمرو
بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو وان الا يكون
فكذا اللام نحو زيد الافضل ومن لغوا قوله ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست للتفضيل
بل للتبعيض اي لست منهم بالاكثر حصى يجوز ان يكون الكل ايضا
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر

تنبيه

مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من
معه مجرده اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل
فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي
احدهما موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي على ما
اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا
منهم واحدا فيهم حسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم
بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه
على مشاركيهم في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه

والثاني انه يقصد زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة
مقصوده مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
وحده ويضاف اسم التفضيل الذي ما اضيف اليه للتوضيح
اي لتوضيح اسم الفاعل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه الى جماعة
هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش وان يضيفه الى جماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل
في جملة اخوة يوسف وان يضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه
اي مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وحده وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه

الافراد

الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او
مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهذا لانه تشابه افعل من الذي ليس فيه الا
الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس
الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا
هن والهندات فضليات هن ثم شبهه بما فيه الالف واللام في
كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة و القسم المعرف باللام منه
فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او تأنيثا للزوم مطابقة الصفة

لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاج من التفضيلية
لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها و اسم التفضيل الذي
استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكثر اتهم
لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو
في حكم الوسط باعتبار امتزاج من التفضيلية لكونها الفارقة
بينه وبين باب احمر فكانه تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في
اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف
لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فهو فعل دال على الفعل الذي
لو قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم من
كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها
ايضا

ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد
احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن الفعل معنى
الفعل ايضا نحو رطل زيتا ومثاله الرفع بالفاعلية لان نحو العمل
بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له
فعل بمعناه في الزيادة ليحمل عليه ولانه لما كان فيما هو الاصل
فيه وهو استعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي وصفا بحسب الشيء هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان
يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك
بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول
اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي
نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي
غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا

عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف
اى تفضيلا منفيا مثل رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى
عين زيد فرجلا هو الشئ الذى يثبت له اسم التفضيل فى اللفظ
والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار
عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون
فى اللفظ ثابتا لشئ وفى المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد
عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه
كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل
فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن
مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا
مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحاده بالذات ليخرج
عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد لتغايرهما
مشتقان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ ههنا فى المميز تارة

حميز

بهذا او تارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولكن
بقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات
بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى
منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما
قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل ويعمل عمله لانه اى احسن
فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا الكل افعل فى المواد الا ما لا يعنى
فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل
توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن
كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسنا كحل عين
رجل محققا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه و
المساواة يعادلها مقام المدح فرجح المعنى الى انه حسن فى عين
كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى

بالنفى كما ستصحح
فايدة وانما شرط
ان يعمل اسم التفضيل
صح

حسن وثانيها ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن
ويتوجه النفي الى حسن رجل معيب الى حسن زيد اما بالمساواة او
بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى
الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فاشتمل
المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا
يبعد ان يقصد حتى المساواة نفي الزيادة ايضا لان من زاد على
شيء ما يبا ويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة
مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع
ذلك ان حسن الكحل في عين رجل دون حسن الكحل في عين زيد وذلك
كمال التكلف فان قلت لو كان زوال الزيادة المقتضية لنفي
مقتضيا جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا لما جاز في المثال المذكور

قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور صح

متحدان

متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل
عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي
فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الز

وال

بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه
فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة
ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر ثم
انهم لو رفعوا احسن بالجزئية للكحل بالابتداء فصلوا بين احسن
ومعموله اي بين ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى
الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل
اذ كل ما ليس معمولا له من حيث هذه الاجنبية ما عرض له من معنى
الابتداء اي العامل في المبتدأ او الخبر اذ العامل بالحقيقة معنى
الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل

جزء من الجملة فهو اجنبي من الجملة لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الجملة والخبرية

ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين
احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد
ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل
في عينه كهواي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا
مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء
مثل هذا المعنى والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها
وما يعبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد
ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر
عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب
الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة
وليطبق بعض هذه الصور عليه فقال وكذا ان تقول ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد
وهو اخصر منه بمقدار خمسة كلم في وكذا لو رفع لفظ الكحل

مقام منه في عين

من

من السين واكثر بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود
وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو
كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد
الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان محل
فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله
ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد
مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقريره ما رايت عينا
مماثلة لعين زيد في اصل الكحل لحسن فيها الكحل من عين زيد او
تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل
منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد
حسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم
يكن فيها فصل لو رفعت افعل بالابتداء لانه في الاولى وكا

كعين

الكحل



من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثلا ولا
ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قتلت ما رايت كقتل
زيد الخ قولا مثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون
مبتديا بما هو مبدا اى ما ثمة وترك موصوف احسن في المثال
وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا
وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور
اولا وتمام البيت مع ما بعده مررت على وادي السباع ولا
ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية
واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل
به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن
ذكره ثانيا الركب اسم جمع الركبان وهو مخصوص براكبي الابل
والتئية من ابطا او اى كالمكثة مكث اوحى وهو المكث
والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل مفعول اى

اما من

اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا
مفعوله او كوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا
مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا
ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق
باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة
ركب وتئية تمييز عن نسبة اقل الى الركب او منصوب على المصدرية
اى اتيان تئية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم كوادي
السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اى ركبا
ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف
في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا يقول مررت على وادي
منسوب الى كل السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثله واديا

ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه كوادي السباع

السباع حين اظلم الظلام واديا يكون توقف الركب به
اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من
وادي السباع وقت وقاه الله سبحانه ركبانا ساريا با
تقيل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت
ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم الكلمة
الكلمة اي اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد
كل واحد منها ولم يكتف بذلك الحصر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه
فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة و
صدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى
كاين في نفسه اي الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها لاستقلالها بمفهومية لكن المطابقة ما ذكر في
وجه الحصر وارجاعه الى ما دل لكان لا يخفى ان الفعل مشتمل على ثلثة
معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان

وثالثها

وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى
حرفي لكونها آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في
تعريفه ليس تلك النسبة ولا وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
يقتضي بان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناها المطابقي
بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة
الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فخرج به الاسم عن حد الفعل ويتناول وضعا اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه
الافعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد لاقترانها معنا
بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة
لوجود الاحد في الاثنين ولانه يقترن بحسب كل وضع بواحد
عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل

دخول قد فانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او تستعمل
الفعل او لتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي
الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي
او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول
قد وانما خص بلحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث
الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها
بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلذا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز
عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء ضربت اراد
بنحو تا وضعت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة

فيدخل

فيدخل فيه تاء ضربت اينما وذلك لانه ضمير الفاعل فلا يلحق الا
بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل [illegible] وجعل [illegible] بمنع
احد توالي الحركات تحرزا عن لزوم [illegible] [illegible] والاصل وخص
البارز بالمنع لان المستكن اخف واخفى فهو بالتعميم اليق
اجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه
المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت
فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء
زمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا
يلزم ان يكون للزمان زمان فمفهوم ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول
الفعل فلا ينتقض منع الحد بقبل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع
فلا ينتقض بقوله لم يضرب ونحو ان ضربت ضربت مبني على
الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح

نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون
السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في
وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا
وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك
واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع ضمير الفاعل المرفوع المتحرك
فانه مبني على السكون نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن
مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم
معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال
كونه متلبسا باحد حروف ا ن ي ت في اوله يعني الحروف التي
مجموعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي

وقع

لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح
كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه
بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل
مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال بحسب الاول
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال
البعيد كما ان الاسم مخصص باحد معانيه بواسطة
القرائن وانما عرف المضارع بما اشبه الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان
او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا
كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر
وكلاهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان

او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا [illegible] و
الا الغايب عنه اي غير المتصفين المذكورين بالجر على البدلية
من الغايب لانه وان لم يعرب بالاضافة معرفة لكنه خرجت
بها عن النكارة المعرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على
اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من
الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه و
لما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق به اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع المونث لانه اذا اتصل احدهما يكون
مبنيا لان النون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة

فلو

فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل
عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان جمع المونث في
المضارع يقتضي ان يكون ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث
في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك
الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح وهو ما ليس
في اخره ما لم يكن حرفها الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز
مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان
وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل
يضربن وتضربن والمخاطبة المونث مثل تضربين فهذه اربع
صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في الموضعين
في الواحد الغايب المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضم في حال الرفع
والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة

اقبلها ه

تفصيل الانواع باعتبار الاعراب

نطين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم
يضرب والمضارع المتصل به ضمير اي الضمير البارز المرفوع
وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي الحرف
النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم
كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون
وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضا
رع المعتل الآخر بالواو والياء بالضم تقديرا في حال الرفع
لان الضم على الواو والياء ثقيل تقول يدعو ويرمي والفتح
لفظا في حال النصب لخفة الفتح نحو لن يدعو ولن يرمي
والحذف اي حذف الآخر في حال الجزم نحو لم يدع لم يرم وقد
يرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم
زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المختار عن جماعة
وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم

الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او
رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا
يكون كالاسم فاعطي ابتداء اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه
واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب
خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم بان سيقوم مع السين وا
لان الاعراب في يقوم هو الرفع باعتبار في باب الافعال
موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة
وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه
الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجيء في باب الافعال المقاربة

الانشاء ايضا ثم وينتصب اي المضارع بان مصدرية ولن
قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان فخفف كايش في اي شي وقال سيبويه انه حرف براسه
واذن قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذا الظرف
فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها و بعد لام كي نحو سرت لادخلها و
بعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان
المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الاشياء جواز فيمتنع
دخولها على الفعل الا بعد تقدير ان المصدرية و
بعد الفاء نحو زرني فاكرمك و بعد الواو نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن و بعد او نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فيجعل مفردا ليكون من عطف

المفرد

المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في
زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معا فان التي
ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالمظهرة
ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي
تقع بعد العلم اذ لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ا
المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة
فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة
بعد العلم ناصبة اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان
لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن
باعتبار دلالته على رجحان الوقوع يلائم ان المخففة الدالة
على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم ان المصدرية
فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان ولن

مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا
لا موبدا والا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى يأذن
لي ابي تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء
واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما
قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد
ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تحتمل ان يعمل
فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سقطها حكما وكان عطف على
لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على
قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان قال احد الرجل ساتي
نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك
كاذبا او حالا كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب
الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل قبل لي

لا يحتمل

لا يحتمل الا الاستقبال مفعول اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد
ظرف له مضاف الملحوظ فيها كما اشرنا اليه وقوله مثلا اذن
تدخل الجنة خبر المبتدا فمثل اذن بهذا المثال على طريق تمثيل
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين
اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن
بعد الواو او الفاء فلو جئت بها جاز ان النصب بناء على
ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والر
فع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها
المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناه السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال
المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
ان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا

بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى للانتهاء والثاني
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي [illegible] والاستقبال
المحض بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا و
كنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي او الى والاستقبال
المحض بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان المتكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب
الشمس مثال حتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها [illegible]
فان اردت بالفعل الحال حقيقة اي بطريق التحقيق بان يكون في زمان المتكلم
بعينه ويجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية
الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول الماضي مخبرا
لعبارته وحكيتها في زمان التكلم على ما كنت مخبرا وكان
ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فالحكاية على ما كان عليه

وحكية

وحكية نحو زمان الحكاية ايضا تكون مرفوعا اذ لا تمكن تح
تقدير ان لانها علم الاستقبال كما مر اي حتى عند هذه
الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها
حرف ابتداء ان يجيء بعدها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ
لكنه الفعل جزء ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فترفع اي
يجب حينئذ لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي فان فات الاتصال اللفظي مثل مرض
فلان حتى لا يرجونه الآن مثال ما اريد الحال تحقيقا فانه نظير
الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي من اجل هذين الامرين اي كونها عند
ارادة الحال حرف ابتداء وحرف سببية [illegible] امتنع نظرا
الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري
حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول لان

وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي
جاز الرفع في هذا التركيب لحصول كان التامة فعلى هذا قوله اي
سار عطف على كان سيري ولا ف وفيه ولام كي التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة واني
يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي
لام تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن
ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى
المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا على حذف مضاف من الاسم
اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان ذا تعذيبهم او حملا وقيل
المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فان لم

يجعل كان فيه ناقصة لانها لو كانت حروف ناقصة ابتداء
لعطف ما بعدها على ما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
قد امتنع الرفع نظرا الى الارتفاع في قوله كنت الحرث
حتى تدخلها لانه يتحقق ما بعدها خبر استئنافا مقطوعا لو كان
وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف
الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع
السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان
التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري
فانا ادخل الان وفيه قد جاز فيه سابقا حتى
ادخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو
في تعيين الفاعل فيجوز الحكم بالمسبب متحقق الحصول فقوله
اي هم عطف بعض على كان في التامة لانها كان سيري
حتى ادخلها لعدم صحة تعليله بقوله في الاسم كالمعطوف

في النفي

يقصد السببية لانجاح الدلالة عليها وان لا يكون ما قبلها اي قبل
الفاء احد الاشياء الستة المذكورة بتقدير الاستثناء واو في معناه مرادف
للمسند على جواب اعتراض بتوهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة المتقدمة
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا
تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني او نفي نحو
او دعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او تمني
نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه
التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا الا استفهامه
نفي فعل يندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
لي ثبوت مال فانفاق مني وتدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون

يستعد ... الكلام

والماضي ...

الا

منك نزول فاصابة خير فمعنى الجملة في هذه المواضع معنى السببية مقصود
والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على
مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو تترك قرابي اليمني
تميم والمنى بالحجاز فاستريح بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول
على الضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير
ان بعدها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
والا فالواو للجمع مطلقا وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل
ذلك اي ما يأتي الواو قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما
تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا
تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان مشروطة بشرط اي ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى

عن تحقيق فائدة السببية ... اعني انتصاب المضارع بعدها ... لحصول العطف بحرف غاية ما بعده ... لقصد السببية في احدهما والجمعية في الآخر الذي هو لازم السببية ... العطف

الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل في مفهوميهما
والاولى من تقدير ان بعدها تكرار لالزمنك او تعطيني حقي اي الى
ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسوية تقديرها لا بتقدير مضاف
اي لالزمنك الاوقت ان تعطيني حقي وغيره تقديرها الى بتاويل مصدر
مجرورها والتي بمعنى الى لا لزمنك الى اعطائك حقي و
العاطفة اي الحرف العاطفة المذكورة اولا كثيرة ان نعت
منها فمن شرائطها ذكر من الشروط لصحة تقدير ان
بعدها اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا او تشتم
او تشتم فما ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد
الواو التي ليس شروطه الشروط المذكورة فيها فقوله و
العاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اي نحو فلم حتى اذا كان مستقبلا او

الا لام
نحو
حتى
منك
العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
او فتشتم او ثم تشتم

على آخرها بهواو لشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حرف الجر ان كان الجر
بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير
الاول ان جعل العاطف الخ مما ذكر كما ذكر يلزم ان ذكر
في التفصيل ما لم يذكر في الاجمال وان حقق يلزم تخصيص
الحكم وليس في الواقع مخصوصا به كما تستحق جرا بانه
في ثم الصدور وعليه انه كان المناسب ذكرها من حتى
في الاجمال ومن في التفصيل يرى ذكرها ويجوز اظهار
ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع اللام
الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو
اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على الاسم
الصريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وخضره
اردت لضربك في جواز ان يظهر معها ما يغلب الفعل الى الاسم

ان بعده

صريح بان المصدرية واللام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح
لم تظهر بعدها ان وكذا لان الاغلب فيهما ان تستعمل بمعنى كي
وفي هذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى
لان المعنى الاول اغلب التي يليها المضارع واما الواو
والفاء او فلانهما لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب
لم يظهر الناصب بعدها ووجب اي اظهار ان مع
لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة
دخول اللام عليها اي على ان لاستكراه اللامين
المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله نحو لئلا يعلم و
واعلم ان ان المصدرية تضمر في غير المواضع المذكورة
كثيرا من غير حمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه او من غير حمل ... ذكره الا ...

حتى ح
فقط سر
في اللام ح
عليها ح
قوله ح

علي ... بتجزيم الفعل المضارع بهذه الكلمات ... وهي قسمان ... وهي اشارة الى الجوازم ... فعل واحد والاخر ... احدهما جوازم فعل واحد والاخر جوازم فعلين الاول اربعة و هي لم ولما ولام الامر ولا النهي متوسط

اللام في اخصر الوجهين في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك
المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام
الامر ولا المستعمل في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي و
يجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء
التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار
لفظ الكلم والجزم بها فعلان وهي اي الكلم المجازاة ان و
مهما واذما وحيثما واذ وحيثما انما يجزمان المضارع مع ما واما
جوزنا فلا واين ومتى ومهما يجزمان المضارع مطلقا سواء
كانا مع ما او لا وما ومن واي واني واما الجزام المضارع
مع كيفما واذا فشاذ لم يجي في كلامهم على شرط الاطراد اما مع
كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ
كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ

عليها ومن المتعذر استقراء قرائن في جميع الاحوال و
الكيفيات والمامح او انلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع
به وبان مقدرة عطف على قوله وتجزم المضارع بان مقدرة
وسيجي بيانه ان شاء الله تعالى ولم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه
اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى لم او الى الجزم
ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذه القلب والنفي وتختص
بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم اي عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الجزم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم يجب استمرار ذلك الى
وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص لما ايضا
بالجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل كـ

بلم

اي ماضيا

نفعه الندم

المجزومة
المضارع لما اي لما اوخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط
عليها فلا يقال ان لما يضرب ومن لما يضرب بل يقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله
وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي فعل مترقب متوقع
لقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع
ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر الله وهي مكسورة
وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت
طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي
هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ
ولا النهي ضد ما اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي
يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم الجازمة

لكلام

ينفي بها

العدم

لغة

المذكورة فتدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول و[illegible]
الفعل الثاني يجعل الفعل الاول سببا و الثاني مسببا
وفي شرح المص و كلم المجازاة يدخل على شيئين ليجعل
الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا
يجعل الشي سببا لشي فالمراد بجعلها اي سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شي لشي بل ملزومية شي لشي وجعل كلم
المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان
تعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوقعهما في صورة السبب
والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني
اكرمك فان الشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام
مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر
ذلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انهما

قبل

ولا يلزم من قولنا ان النهار موجودا
فان الشمس طالعة بان الاول ليس
سببا للثاني حقيقة بل بالعكس
حقيقة
وكذا لا يرد [illegible] فما
بكم من نعمة
فمن الله

حقيقيا

بكان يصير الشتم الذي هو الاساءة عند الناس سبب الاكرام عند المتكلم
اي يؤذن ان الفعلين او لهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
من حيث انه محقق الاول الثاني جزاء على الفعل
اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول
فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع
لوضوح اي زم فيه ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان
الثاني مضارعا فالوجهان اي فعنه الوجهان الجزم لتعلقه
بالي زم وعدمه لضعف التعلق لحيلولة
الماضي بين المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه واما كان
الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تحقيقا للماضي نحو ان خرجت
خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون
تفصيلا لقد اي لم تغير ان بعد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى

ونا بنهما لوز
بيني صح
وبا
الفصل العصل

ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء
في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط في قلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني
لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يمكن
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس فيجوز دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا
او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير الشرط
فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط
لم يؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي بالفاء وان اثر في
تغيير المعنى حيث خلصت للاستقبال فيترك الفاء لوجود
التاثير في وجه وان لم يكن فيه نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف
يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والآتي وان لم يكن الجزاء

بصيغة الماضي

ماضيا

الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماضي
بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك
وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى
الرابط الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي
جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء
ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء
موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لا
ينبئ عن حدوث امر بعد امر فعينها معنى الفاء التعقيبية ولكن
الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها
لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا
بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم

يفطنون اي فهم يفطنون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت متعددة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان
تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم
تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا
انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل
تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد
السببية اي سببيته لما تقدم لانه تقدر ان مع مضارع يوجد مما
تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء جوابا به وانما
اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا يتعلق بمطلوب تترتب عليه فايدة فيكون
ذلك المطلوب سببا لما هي مسببة له فاذا كان المضارع

الواقع

الواقع بعدها كذلك الفايدة وقصد سببية الفعل للمطلوب
بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع
بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب بأسلم
هو الاسلام فهو مطلوب فايدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد
اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم و
جعل تدخل الجنة جزاء له فيصير ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر
تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قد يجاب بالفعل
المنفي والمثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان
التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه نقل ههنا بحسب
العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة
الشرط المثبت والعرف قرينة قوية في هذا اذا قصد السببية

الفصل

وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي
المراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف
من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة الوصل
على ابتداء بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اي بعد الساكن ضمة دفعا لالتباس بالمضارع [illegible] فتح
فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم
المجهول وبالماضي المعلوم من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء
فيما سواه اي سوى ما كان بعده ضمة مكسورة [illegible] فانه
لو ضم في مثل اضرب لالتبس بالماضي المجهول من الاضراب
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون بعده

المتكلم المعلوم

مكسورة

ضمة سواء كان بعده

الساكن ضم

الساكن ضم

حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اذهب مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة
مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل
لذلك تعينت فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم
يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف
المضاف اي فاعل فعله الواقع عليه [illegible] لان يراد بالمجهول
الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو
ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر [illegible] ههنا
بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله
المفعول مقامه ماضيا غير صيغته دفعا للبس بان ضم اوله
وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان



واما اذا لم تقصد الجزاء الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة
ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني
فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى
فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الا [illegible]
وقال رائدهم ارسوا [illegible] ولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر
فانهم يطلقون الامر على الماضي والمضارع ويريدون به صيغتهما
وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في
هذا النوع من الافعال اشتهر في معنى المصدر اي الطلب فاراد
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف ثم صيغة يطلب بها الفعل
شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا
فيه انه حل احتراز عن المجهول مطلق فانه يطلب به الفعل

مبحث الامر

عن المفعو

عن المفعول لا عن الفاعل الذي طلب احتراز عن الغائب والمتكلم
بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
فيمن قرأ عن صيغة الخطاب [illegible] حكم آخر [illegible]
في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء
ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان [illegible] للاسم
للاعراب [illegible] وفي الصورة حكم المجزوم [illegible]
اسكان في الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة [illegible]
[illegible] في اللام من المجزوم [illegible] حكم تفعل اضرب [illegible]
اضربوا [illegible] لم يتحرك [illegible] وذهب الكوفيون الى انه
معرب مجزوم بلام مقدر [illegible] بعده اي بعد حرف المضارعة
او بعد حذفه متحرك اسكن [illegible] وصل ما بقي امرا نحو
[illegible] تقارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره [illegible]

واخش واغز
وارم كما تقول لم
يضرب لم يضربا لم
يضربوا

الضمة الى الكسرة دون وزن فعل الخروج من الكسرة الى الضمة وان
كان عرضيا بل شاع انه يمنع ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة الثقيل
فلا محذور فاجتنب به بعد حصول المقصود بالاخف منه ونظم لسانك
مع همزة الوصل نحو انطلق وافتقر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج
بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع الثالث الهمزة مثل علم ونحو
ودحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهدت ودحرجت حذرا عن
اللبس مع اعلم تقول ويضم الثالث والثاني ومعتل العين
امر ما كين عين فقط معتل لئلا [illegible] وعليه مثل طوي وروي من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين ثم يروى [illegible]
قبل الاخر [illegible] نقل معتل العين المقدر عليه القاف لئلا يرد عليه
مثل عور وصيد وانما خص المعتل العين الذكر لزيادة غموض
واستدعى في المبني الذي على منه كما ذكر وشيء ذكر المعتل العين

في المبني للمفعول من ماضيه

في المبني

النصب [illegible]

في المبني للمفعول وان لم يكن نحو ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع
اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلهما بعد حذف حركته
فصار بيع وقول فلما [illegible] بسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل وجاء الاشمام وهو فصيح من نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي
حقيقة هذا الاشمام ان تحوا بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء
الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة
والقراء بالاشمام في هذا المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا
كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا
وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو اتيان بضمة
خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والوصل من الاسماء
الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو
ايضا [illegible] فقيل بل [illegible] بوع بالاسكان بلا نقل جعل الواو ياء

قيل ا

لنحاة [illegible]

م م

لسكونها وانضمام ما قبلها وتستعمل ان شئت في الماضي المجهول من معتل العين الثلاثي
المجرد والمجهول من معتل العين من بابي الافتعال والانفعال نحو اختير
وانقيد في جميع اللغات الثلث فيهما اذ نظيرهما فيها مثل قيل وبيع بلا فرق دون
استخير واقيم اذ ليس كل منهما مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما لان
الاصل او اصلهما استخير واقيم بالواو والياء المكسورتين وفي العكس
فيهما اذا سكن ما قبلهما انتقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا
فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله
واقيم المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارع نحو
يضرب ويكرم ويدحرج ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره اي الفتحة ونقل
المضارع بالزيادة ومعتل العين المسمى للمفعول تقلب العين فيه الفا ياء
كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما
حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل

الماضي

قيدم

قوم بول

من الفعل

من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به نحو
فهم عقله فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف عليه وفهمه ذكر لا يتوقف فهم الفعل
على الفاعل بطريق الصدور والقيام والاشتمال وقد قال هو الفعل صادر عن
الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا حاجة في الاصطلاح الى متعلق به فان
التعلق في الفعل الا عن الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم
غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وغير الفاعل
او المفعول فان فهمه امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل احد من
الزمان والمكان والغاية وغيرها الفاعل لكن فهمه من القعود غير موقوف على تعقل المتعلقات
جاز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو
فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بالسين والتاء نحو استخرجته او
بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب
وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين

[illegible] الى ان يتوقف [illegible] وغير المتعدي
العمل بعضه بعد بعض [illegible] على
التعقل يعني لا يتوقف [illegible]
بخلاف [illegible]
فهم
الاستقبال

ثانيهما عين الاول فما صدقا عليه نحو علمت ان معاقيل هذا كا علم وارى
بمعنى علم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل دخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر فصار المفعول
الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
فليس اصلها في التعدية الى ثلاثة بل بعد نيتها انها تأتي بمعنى الاعلام اشتمالها على
معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا ولكنهم ارادوا بالشك الظن والافعال
سمى تمييزه الافعال بمعنى الشك لمقتضيات والظنين وهي ظننت وحسبت وخلت
اللتان للظن وعلمت ورأيت ووجدت اللتان للعلم وزعمت
اللتان للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تكرر

وهو

فليست بوا

كبيره

كم.

الجملة وحيث الاخبار بها يشير عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما
فقولك علمت يبين ان ما انشأته من الحكم عنه حسن بكلمة بها وخرجت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت يبين ان
ما ثبت الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك سائر الافعال فتنصب اي ينصب
الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها
ومن خصائصها ان جمع حقيقته وهي بالحصر الشيء ولا يوجد في غيره
ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر
احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا واحد المسند
والمجرد فعل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو
في الحصر فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
هذا فعدور ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول
فكما في قوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المعجمة فحذف المفعول اي يحسبن بخلهم
هو خيرا لهم بحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول

لبيان هو

على

بمان في قوله

بخلهم

لا تحسبن حلما غرّك أنا طالبا قد وشى بي والاعلام اي لا تحسبن جار على

محذوف جار على الاول وسد المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز حذفه

للاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر للمعطى له ويعطي

ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي

ويحتمل ان الاستغناء عنهما فائدة حذف المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك

لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان

الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل

مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الغاء عملها اي ابطال عملها

اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم

ظننت وانما يجوز الالغاء لضعف التقدير بين كلا مستقل الجزئين العاملين لكونهما

مبتدأ وخبرا او معمولين لها كلاهما [illegible] بناء على تقدير الالغاء وجعلهما

مبتدأ وخبرا مع ضعفها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقدم

اي الكوفيين نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الاقوال يحمل على تقدير الغاء

وفيه اشكال [illegible] نحو [illegible] ظننت زيد قائم وفي قوله جواز الالغاء

[illegible] الجواز تحملها اي يجب تقدير التوسط [illegible] معمولي [illegible]

مع تقدير التوسط والتأخر وفي بعض النسخ اي الاعمال اولى على تقدير التوسط

وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيما اذا

توسطت بين الفعل ومعموله نحو ضرب حسبت عمرو وبين اسم الفاعل ومعموله

نحو لست بمكرم احسب زيدا او بين معمولي انّ نحو ان هذا احسب قائم وبين حرف

ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب

عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فهذا قيد جوازه المبني

جوازه لا محال انتفى بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني عنهما وانما

خص هذا الالغاء بالتي هي [illegible] مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة

وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق والتعليق وجوب

ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام [illegible]

كما في مثله او بواسطة [illegible] اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت

غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخل على

معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام [illegible]

بالمضاف ومثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق

وضعا فانتصب بها صورة الجمل بعد راجح

فهي هذه الثلثة لان هذا الشئ تقع في صدر الجملة وبهذه الافعال توجب بعدها
بنصب جزئها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فيجب الغط
الاستفهام والنفي ولام الابتداء وجب المعنى وعبب هذه الافعال والتعليق يجوز
في قولهم امرأة معقودة مفقودة الزوج كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقده ولا
تصرف بها لتجويز وجوده فلا تقدير على الوقع فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا
مغر والتقدير الالغا علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
عاطف الجملة المنصوبة اما على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وعمرا منطلقا
بين الالغاء والتعليق وهي احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب
والثاني ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى والتعليق ابطال العمل لفظا
لا معنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل
افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد وانما قيد متصلين لانه اذا
كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بالفعل في اخر الحواشي نحو علمتني
منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال التي في غير هذا لا يقال ضربتني
بل يقال ضربت نفسي وضربتك بل ضربت نفسك وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا
والمفعول مثاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره القلوب لفظا

لفظا

الاتحاد لفظا مع الاتحاد معنى فقصدوا ما امكن تغايرهما لفظا بقدر الامكان فقالوا ضربت
نفسي ولم يقولوا ضربتني لان الفاعل والمفعول به فيهما متغايران بقدر الامكان فقد قصد حيث كون
كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس بانضمامها الى ضمير المتكلم صارت
كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول به
متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول فيها ليس المفعول الاول
الحقيقي بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليس في الحقيقة فاعلا ومفعولا
وقد اجري مجرى افعال القلوب عدمتني وفقدتني لانهما نقيض وجدتني فحمل عليه حمل النقيض
على النقيض كذلك اجري رأى البصرية والحلمية مجرى افعال القلوب فيها ما جوز فيه من كون فاعليها
ومفعوليها ضميرين لشئ واحد كقوله ارى في منامي ولقد اراني للرماح دريئة
واما رأي كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب معنى
حسب وخلت وزعمت بمعنى اخر غير معانيها الاولى اما العلم او الظن
بحيث لكن لا يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى المفعولين واما عددنا ذلك
لئلا يتوهم التخصيص بالبعض لا الكل واحد معرا فان ظننت بمعنى اتهمت وحسب
وحسب معنى وجدت بمعنى علمت لمعنى اصبت ونحوها ولا ينقل المعنى الاول الى معنى

الجليلة زار
ا الجامع
خواب ديون

واحد لاثنين فقط بمعنى اتهمت والظاء بمعنى التهمة وظننت بهذا المعنى بصدد التعدي
مكان اذ هي والوهم نوع من العلم وهو فوق الشك والبحث الغيب بطنين الى التهمة وعلمت بمعنى عرفت
تقول علمت زيدا اي عرفت شخصه وسائر العلم بنفسه من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت
وبمعنى اعتقدت ومعنى علمت بالاصابة ومنه قوله فالرأيا [illegible] ووجدت بمعنى اصبت
نحو وجدت الضالة اي اصبتها وعلمها بالاصابة وغيرها كان مراده ان لها معان فوق
من معنى العلم والظن [illegible] مشتق من الشعر الجليلة ولو وجدت
جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت
وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن افعال الناقصة انما سميت
ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال
وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضع له هذا الافعال هو
تقرير الفاعل على صفة وذلك لان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو
العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها
خارج عنها فخرج بهذا الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل

عليها بكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضع له لا التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة
لا تامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع
له مجموع ذلك التقرير بعينه كان شاملا موضوع لتقرير الفاعل على
صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا الكل فعل منها ولا شك
ان كل جزء من تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فخرج افعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله
لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع وذلك ان الغرض من وضع الافعال
الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان
الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرج عن حدها
فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال

ناقصة كانت لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي
دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وتجيء صار عطف على قوله
لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار هو من قبيل عطف
احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسيم منه كقول الشاعر بتيهاء
قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي
بيوضها [illegible] فراخا ويكون فيها ضمير الشان
وهذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون
فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا
للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن

بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان
يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت و
وقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن اي ثابت وكقوله نعم
كن تكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا
يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف
نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس
المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة
استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اي من صفة الى صفة
نحو صار زيد قائما واما من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا

التام اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى

واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح

ومافتئ وما فتي بالهمزة وقيل بالياء وما دام وليس وقد ذكر

سيبويه منها سواء كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان

نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد

نقل كثيرة من الافعال التامة بمعنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا

عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما

كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة خبرها انها

وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى صارت وانها

ضمير لما تقدم من القراءة ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه

او استفهامية والضمير في جاءت يعود الى ما وانما انث باعتبار

خبرها كما في كانت الكاف معناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء

الى قعدت ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت

شفرته كانها حربة اي رمح وقيل قال الاخوى لا يتجاوز هذا و فقد

الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء من حمل هذا الافعال

وما كان نحوهن مما يحتاج الى الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء

الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي يعني هذه الافعال

يعني اثره المترتب عليه كون الخبر متصفا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية

اعني زيد غني و افاد معناه الذي هو الافعال اعطى الخبر الذي

هو غني اثر ذلك الاتصال وهو كون الغني مستندا اليه فرفع

هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا ونصب الجزء الثاني

تشبيها بالمفعول ويقف المفعول عليه مثل كان زيد قائما وكان يكون

ام افادة ۲۲

مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه

ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او عن ذات الى ذات
ويتعدى بالى نحو صار زيد الى البلد كذا او من بكر الى عمرو وبمعنى الصيرورة مثل
آل ورجع واستحال ونحو ارتد قال فارتد بصيرا وقال الشاعر
ان العداوة تستحيل مودة وقال اذا لكم تعرضوا على البوب واصبح
وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها
لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد في وقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الآخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى
واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء
او الضحى على هذا المعنى ويكون الثلث بمعنى ظل الوقت الى هذه

الاوقات

الاوقات تقول اضحى زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد ساير المغناة ثبت له ذلك
في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سامر الغناة ثبت له ذلك في جميع ليله
وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يكون هذان
الفعلان تامتين نحو ظلت بالمكان كذا وبت ... ليا لكن لما
كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعلا في حكم العدم ولذلك لم يذكر كونهما تامتين
وفصلهما عن الافعال التي تجيء تامة وآض وعاد وراح لغة الافعال
الاربعة قصة اذا كان بمعنى صار زيد نحو مثل قولك آض اي عاد
زيد من سفره اي رجع وغدا اذا اتى وقت الغداة وراح
اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ...

المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها
في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات والتزام ذكرها
بحسب المفصل قال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وراح واغتدا فاستعطها
عن [illegible] بارزة اي من عدم الاعتداد بها لانحطاط الملحقات وما زال
من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال
ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل
لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل اي لاسميها فاعلها باعتبار
ان اسميها للنفس على مذهب الكوفي كان ان خبرها قسم على ما صدر من المنصوبات
مذكور اي فعل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال
زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة ولما [illegible]

الاستمرار

الاستمرار لان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي
عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار
الصلاحية والقابلية لمعلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة
ادوات النفي باستمرار الثبوت المنفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو
ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ اي لم تزل
ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود
منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي زمان
جعلت تلك المدة ظرف زمان لهم وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي
مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقديره زمان فقبل المصدر كثيرا اذا
قدر الزمان قبله فلا يمكن من حصول كلام بغير فائدة تامة ولهذا

وهو من كان الى راح ومواضع عشر فعلا لكونها افعالا لا تجار
تقديم المنصوب على الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو ان سبب القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما
اذا كانت نافية فلامتناع تقدم ما في حيز النفي عليه واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على المصدر
هذا الحكم خلافا لما [illegible] من ان [illegible] الخلاف واقعا بعد ان
[illegible] من حاشية الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة [illegible]
لا مخالفة [illegible] وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي
لما دخلت على الفعل بمعناه النفي افاد الثبوت فصار بمنزلة كان
فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه

الخلاف

الخلاف من الجمهور وبعضهم مع بعض فان الاستعمال ظاهر ههنا
لمعنى التفاعل المعنوي [illegible] الاول في اصل الفعل صريحا وهو
اي القسم المختلف فيه ليس فالمبرد والكوفيون والى السراج
والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي او [illegible] بعدم معمول النفي عليه
والبصريون كسيبويه والرازي والكاتبي على انه يجوز [illegible]
فعل وجواز تقدم معمول الفعل عليه [illegible] في حكم هذا القسم
معارضة ومحاولة وبهذا اندفع ما قيل كان [illegible] اوجب على المصنف ان
يجعل في اوله ما اكثر من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من
[illegible] افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع للدلالة
اي الدلالة على قرب حصوله للفاعل [illegible] منصوب على المصدرية

ش: بقوله وفيه ثم اي وهو اصل انه لو وقف امر بلده ثبوت خبرها
لفاعليهما احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لا نحو
رفع اسمه ونصب خبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس
مادام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فادام اشتغلها دائم
باجلس الحاصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال الناقصة
المصدرة بحرف النفي فانها اسمائها واخبارها كلام
مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام اورابها وليس لنفي مضمون
جملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وعند البعض
المحصور وقيل هو لنفي مضمون جملة مطلقا وكذلك يفيد تارة زمان
الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة زمان الماضي نحو ليس خلق الله

مثله وتارة

مثله وتارة زمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع
فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانب وجوده
وعدمه يعني ان تقديمه مثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها
نحو كم كان مالك وتأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد
به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط يعني ان تقديم مثل قولنا
او لم يمنع مانع من التقديم وهو يجوز ان يكون واحدا كالمثال المذكور
وهي اي الافعال التي في اوله ما لا يجوز تقديم اخبارها عليها اي على
تلك الافعال التي في اوله ما لا يجوز تقديم اخبارها

بتقدير مضاف اي ذو رجاء او بان يكون ذلك الرجاء والوكيت للمتكلم
وطمعه حصول الخبر لا بجزم به فمعنى قولك عسى زيد ان يخرج يدل
على ترقب حصول الخروج لزيد لست المترجي ذلك وطمعه لا
المتكلم مع ... او وضع لدنو الخبر دون ... يدل على حصول لا دنو
حصولا بان يكون اخبار المتكلم بذلك تدنو لا ترقب الخبر على حصول
للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بحكم بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل على سبيل
اخذ فيه اي دنو واحد وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بحسب
المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالفعل كما يقتضي الله نطق به
ولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لست في المتكلم

لشروعه فيما يقتضي الرفع لا اول ما يصح له او الخبر رجاء عسى
قال سيبويه عسى طمع واشفاق الطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك
من المشتقات وانما لم يتصرف على لعصر ان الطمع والرجاء كلعل
والافعال آخ الا على من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيه
تقول عسى احد استعماله عسى زيد ان يخرج وهو الكثير بعده اسم
ثم فعل مضارع مصدر اي ما لا استقبال تقوية لمعنى الترجي الذي
هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج
في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اي ذا
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج

المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق ...

لو حرف صدق الخبر على الاسم على هذا على ما وصفه وقيل المضارع
مع ان اشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير
المضاف تكلف وذلك لان المضارع الا مع ان قارب زيد الخروج او
الخروج ثم انتقل الى ان والفعل فالمضارع مع ان والاسم منصوب
على المفعولية في صورة الاسم فهو مشبه بالمفعول الذي كان في
صورة الخبر فانتصب انتصاب المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي
الابهام ثم التفسير وقع عظيم لذلك الشرف في النفس وقال الشيخ
الرضي والاولى ان يقال ان هذا وقد قرب ويقول على الاستعمال الآخر عسى ان
يخرج زيد ما قد ذكر مرفوع فقط وهو بمكان منصوبا في الاستعمال

الطمع

محل ح

الاول

الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما الخبر
في هذه الاستعمال ما قصده وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وبهذا احتمال الآخر وهو ان
يكون زيد مرفوعا على انه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج
في محل النصب خبر عسى واحرى هو ان يجعل من باب التنازع بين عسى وان
يخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان
اعمل الثاني كان اسم عسى ما يسكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على تقدير الاول
ناقصة وقد يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
فكما ان كاد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر ان فيه لتقاربهما في الدنو

امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان وذلك قليل الاستعمال
تمثيلا لعدم ... وذلك عسى زيد ان يخرج وزيد عسى ان يخرج والثاني اي ما وضع لدنو
الخبر دون حصول كاد وكقولك كاد زيد يخرج فيجيء ... لعلمك باشرافه على
الحصول للفاعل اي الفاعل اسم مخصوص كما هو الاصل وخبره فعل مضارع
ليدل على قرب حصول الجزم الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لانه على
الاستعمال الماضي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها بعسى كما انه يحذف
ان من خبر عسى تشبيها بكاد وكقولهم قد كاد من طول البلاء ان يمصحا فلما كان كل
واحد منهما مشابها للاخر اعطي لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي
على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ... معنى
على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا

كان او

كان او مستقبلا اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد
اثبات الفعل لا نفيه لانهم فعلوا ذبحها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول
ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى
والتسليم لتخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات
لما خطاؤه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت وقوله فذبحوها قرينة
تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء المخطئين ذي الرمة
ذو الرمة وتسليم تخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه ابن شبرمة فغيره فقال عنه حين ثبت ذلك فقال اخطأ ابن شبرمة

اذا غير النأي المحبين صح

في وقت ما صح

في نظاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يريها
وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالا
فعال اي كسائر الافعال في افادة النفي تمسكوا بنحو تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوة الثانية بقول
ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي
الداخل على يكاد اثبات برح رسيس الهوى يعني البراح اي الزوال فان النفي الداخل
على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكنه لا يثبت مدعاهم بمجرد
ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها
والثالث وهو ما وضع للرجاء وقرب ثبوته فعلى حرفا على دواخذ
وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا و

وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب
يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع
وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان نحو
طفق زيد واحدا وكرب يعمل وجعل يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك
بمعنى اسرع عطف على طفق وفي الاستعمال مثل عسى وكاد في الاستعمال
فتارة يستعمل استعمال عسى على وجه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء
زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء وفي بعض
ما وضع للاخذ التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب
لصيغة التثنية فافراد الفعل نظرا الى التوصيف بالجنس وجمعه نظرا الى كثرة
افراده وتثنيته نظرا الى صيغه وعلى كل تقدير فالتوصيف بجنس المفهوم

فرض التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع اي الكلام في فعل الا
فلا يستعمل كذا مثل لله دره ودوا لله له لكن يستعمل نحو قاتله الله وتربت يداه ولا شلل
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمخصوص بالدعاء الا ان يقال هذه الا
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بغير الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب
بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض يكثر استعماله في الدعاء
ولان فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي
تضمن بكسرة ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه بكسرة افعل به لانها اي كونه
في صورة التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع
ومجهول وتثنية وفي بعض النسخ وبراوي ل التعجب غير متصرف مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد والاستشهاد اي [illegible] التعجب لا ماضي له انفعل النقص لمشابهتها

له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد ولهذا
لا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل وقد شذ
ما اشهر الخيول وما امقته للكذب ويتوصل في الفعل الممتنع
بناء صيغتي التعجب من رباعي او ثلاثي مجردا او مزيدا
فيه مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه
اي يتوصل بنا انهما من فعل الممتنع بناؤهما منه وجعل المصدر
الممتنع مفعولا ومجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي
صيغتي التعجب بتقديم اي التقديم جائز فيهما عدا اخر التعجب
كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير اي
تاخير جائز فيها عدا ما لم تاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم
والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان العام يقتضي بيان الاحكام اي حصرها
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانها بعد النقل
الى التعجب جرت مجرى الامثال فلا تغير كما لا تغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير

وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم
تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما كفى واجيب بان ذكر التاخير
انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم
ينفصل عن الاخر بالوجوب لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه
اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل ومعموله
نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف كما سمع من
العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وجاز الاكثرون الفصل
بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان في
الزمان الماضي حسن واقع دائم لا انه يحصل في الزمان المتقدم
بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون
المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء
لان المقام مقام التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند س
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر بالاتفاق ذا تاب وموصولة اي بما عند
الاخفش

عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي هو
اقوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الا
ستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فانه
صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار
ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة زيدت
الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول ما
ما هو العكس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي
مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صار [illegible]
على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعله الا انه

واحسن
فاحسن نحو صار حسن فيه

متعديا فالمعنى صيّره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن
متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج نفيه اي في الفعل
ضمير هو فاعله اي احسن زيد بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به
قال الفراء وتبعه الزمخشري انّ احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه اي احسن كيف
كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال
المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما
وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن فعل التعجب
وذمه منها لانها لم توضع لانشاء فمنها نعم وبئس وهما في
الاصل نعم وبئس على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم

في فعل

في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء
اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح
والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا
على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا
باللام العهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء وليصير معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع
في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف
بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة

نحو نعم فرس غلام الرجل وبئس قرين القوم او يكون مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او هو اضافة لعطفه نحو نعم
رجلا وصاحب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى
شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال
الفراء وابو علي هي اي ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون
الصلة بجملة فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي
فعلته هي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما موصوفة بمعنى
الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام
وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم
وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد

نعم

نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله
اي الجملة الواقعة قبله خبره ولم يحتج هنا لجملة الواقعة خبرا
الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ
محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ
ونعم الرجل مقدما عليه خبره او خبر مبتدأ محذوف على تقدير
السؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته ووقوعه مخصوصا
مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس
حقيقة او تأويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا زيد راكبا
وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين الزيدان وحبذا الزيدان
رجلين وراكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل
في التمييز والحال ما في حبذا من الفعل وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا
مخصوص والمخصوص لا يكون الا بعد تمام المدح والركوب [illegible]
حال عن الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي
كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه لا بحيث تستقل
بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم عليه او به بل لا بد في ذلك من انضمام امر
آخر اليه ومن ثم اي لاجل انه دال على معنى في غيره احتاج في جزئيته
للكلام الى كلمتين كما كان في غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه كمن المعرفة

او فعل

او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل اي ايصال من معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالى
صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء اشتق
من معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما
صريحا مثل مررت بزيد او انا مار بزيد او كان في تأويل الاسم
كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه
الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى
ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها ولان اثرها
فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ... والواو

مستنبط

لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئس المرأة هند وبئست المرأتان الهندان
وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة
هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يلحق الحاق
العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال مقدر
حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو
مثل القوم وشبهه ولا يطابق الفاعل المخصوص مثاله على تقدير
مثل الذين كذبوا وجعل الذي صفة للقوم وحذف المخصوص
اي مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان الكلام في

قصه

قصه ومثل قوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء وشبهها لافادة
الذم والشرائط والاحكام وشبهها اي من افعال المدح والذم حب
في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء وحب اذا صار محبوبا ومن
ذا وفاعله اي فاعل حبذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا وفاعله اي ذا
عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا
او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا الزينبات هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص
واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين
المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده
اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير

عكس مثل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام
باسمها لوجود بها وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمها حيث
وجرت خلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي بعدها رب وفي على
حروف الجر من الى حتى وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ
ومنذ وحاشا وعدا وخلا فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والكاف التي بعدها
تكون حرفا واسما والثلاثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي
الغاية والمراد بالغاية المسافة واطلاق [illegible] الكل [illegible] لابتداء الغاية
[illegible] كثيرا اما الطلق [illegible] الوصل والمقصود فالمراد بها
الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وبهذه الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة
او في الزمان نحو [illegible] يوم الجمعة [illegible] ابتدائية [illegible] الى اي انتهاء الغاية

الى او ما لتقييد فانه يتبلغ مقابلتها نحو سرت من
البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه وللتبيين بالجر عطف
على الابتداء اي ويجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار
المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في
موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى وللتبعيض
اي قد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف
على قوله للابتداء فانه وقوع الخبرية وزيادتها لا تكون
الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك
من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب
عنه المصنف بقوله وقد كان من مطر وشبهه متأول
منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بالتبعيض

او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد
على الحكاية كانه قال قائل ما كان من مطر فاجاب بانه قد
كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية وهي ضد من
المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك
فانه قلب المتكلم طمحت اليه باعتبار الشوق والميل
وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء
الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها
بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى
بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس
الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها
خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر

بعدها

بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض
اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحملونه على الشذوذ [illegible]
وفي للظرفية اي الظرفية بدخول الشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو
النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر
بمجرور الباء وهو اما حقيقي نحو مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرور
بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي مع سرجه بمعنى مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس مصاحبا له فالالصاق تجوز

واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي
علي وجماعة وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وفيه اي ذكر
والتقليل ههنا استعارة لمعنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب الذي يتعلق به رب
لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم
لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي فعل رب محذوف غالبا
اي في غالب الوجود والاستعمال نحو رب رجل كريم اي لقيته وتدخل اي رب
على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة مع المضمر والضمير مفرد
وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين
او رجالا او امراة او امراتين او نسوة خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز

في الافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير فانهم
يقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة
وربهما امراتين وربهن نسوة وتلحقها اي رب ما الكافة
المانعة عن العمل فتدخل على ما بعد لحوقها نحو ربما يود الذين
كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره
نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو رب
تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كان في اوله فيقدر له معطوف عليه
وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا تقتضي
له معطوفا عليه للاتفاق في ذلك تعسف وواو القسم انما تكون
عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله

المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة
شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل اللازم متعديا بتضمنه
معنى التصيير وغالب الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدر الذهاب عنه
ومعنى ذهبت به صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما
التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد
بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي نحو ليس زيد براكب وما زيد
براكب فهي زائدة في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا مثل بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا اي كفى الله

بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا او القى بيده او كان خبرا ولكن
لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك درهم واللام للاختصاص بالملكية نحو
المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي بيان علة الشيء [illegible]
نحو ضربت للتأديب او [illegible] نحو جرحت لمخافتك وبمعنى عن مع القول
نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي
ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما
يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي
لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصفت الشيء صار خاصا اي قليلا بوصف

وذلك لكثرة استعمالها في القسم وهي أكثر استعمالا من أصلها
أعني الباء لعدم السؤال بعين لا يستعمل الواو في السؤال
فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني لانحطاط الواو
عن درجة الباء مختصة بالظاهر بعد الواو مختصة
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله أو غيره
فلا يقال وك لأفعلن بل يقال والله لأفعلن ورب
ورب الكعبة وذلك الاختصاص أيضا لانحطاط رتبته عن رتبة
الأصل وهو الباء بتخصيصها باسم الظاهر وحطها عن
الأصالة والتاء أخص منها أي من الواو وهي أشد انحطاطا كحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الأسماء الظاهرة لانحطاطها
رتبتها عن رتبة أصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وحطها
منه ما هو أصل في باب القسم وهو اسم الله والباء
أعم منهما أي من الواو والتاء في الجميع أي في
جميع ما ذكر من حذف الفعل

وترك

والتاء في الجميع أي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول
على المظهر مطلقا أو على اسم الله خاصة فهي كما يجب عند حذف الفعل يجب
عنده ذكره نحو بالله وأقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال أيضا نحو بالله لأفعلن
وبك لأفعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لأفعلن
كما فيهما فإنهما مختصان ببعض هذه الأمور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر
من الأمور المختصة لا الاختصاص بظاهره أنه لا يصح أن يقال الباء توجد مع
الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى أي يجاب القسم الذي لغير السؤال
باللام وإن وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة الاسمية نحو والله لزيد
قائم أو الفعلية نحو والله لأفعلن كذا وإن فيها أي في الاسمية نحو والله إن
زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو والله ما زيد بقائم

وبالله أحلف وكذا بك يدخل على
المظهر يدخل على المضمر
نحو بالله وبك لأفعلن م

ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما في القسم السؤال فلا يستعمل الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله
اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي لا محل لها جواب القسم او تقدم اي القسم ما يدل عليه
اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في كلتي الصورتين
لوجود ما يدل عليه الجملة المذكورة وان كان جواب القسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ
ليس الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجيء فيها علامة جواب القسم
وعسى للطمع ونحوه اي لطمع في حصول شيء وتوقعه في شيء آخر وذلك انما يكون عن الشيء
الذي وصوله الى تمامه نحو دنت الشمس عن الغروب اي الصعود او الوصول
نحو ادنت عنه العلم اي بالزوال وصدقه نحو اوليت عنه الدين وبحالك استعلاء يستعلى شيء

نحو

نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكون اي عن وعلى اسمين بعد دخول من
دخول من عليها نحو من عن يمينه اي من جانب يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذا المعنى ليس مثله شيء
على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد
المنهم اي عن اسنان مثل البرد والبرد لمطافه وتختص اي الكاف بالظاهر
اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا تقول كه استغناء عنه بمثل وكذا وقد
في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت ظرف للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا
لما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فعلا او اسما
في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدا زمان
الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي يريد بهما نحو ما رأيته

شاهدت من البلد مذ شهر كذا أو ما رأيت فلانا مذ شهر كذا الوقت
فقلنا بشرط أن يكون بهذه الشرطية الكمون فقال أن معناه ... أي
زمان ... أو عدم رؤيتي كان ... وابتدائي الآن والظرفية
عطف على الابتداء أي فيهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في
الزمان إلى قوله أي الذي اعتبر به حاضرا وأما من بعضه يعني إذا أريد بهما
الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد أن جميع زمان هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته
مذ شهرنا ومذ يومنا أي جميع زمان انتفاء رؤيتي إياه هو هذا الشهر أو اليوم الحاضر
عندنا لا أنها لم تنقض بعد ولم يمتد زمان الفعل إلا ما وراءهما فكيف
يصح اعتبار معنى ابتداء زمان الفعل في المثالين المذكورين لكلاهما للظرفية
ويمكن أن يجعل الأول مثالا للابتدائية أو كما يوهم ... الظاهر لكن بتقدير مضاف

الفعل صح

أي ما رأيته مذ دخول شهرنا وصفات وعدا وخلا للاستثناء
أي استثناء ما بعدها عما قبلها فإذا جررت بها ما بعدها تكون
حروفا جارة ولهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم
حاشا زيدٍ وعدا زيدٍ وخلا زيدٍ وإذا انتصب بها تكون
أفعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به أما لفظا فلأنها
كالفعل في الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح
مثله وأما معنى فلأن معانيها معاني الأفعال مثل أكدت
وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب
أن يعبر عنها بالأحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها
ستة لكنهم لما عبروا عن حروف الجارة والحروف العاطفة مثلا
بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الأسلوب مع شيوع
استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الآخر على أنها
إذا لوحظت مع فروعها أي حاصلة بتخفيف نوناتها ولحوق
ما تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي إن وأن وكأن ولكن

الأحرف المشبهة بالفعل

أكدت نسخة

وليت في لعل وانما لكونها لانشاء الطلب بخلاف ان فلا يعتبر
اي تقتضي هذه الحروف صدر الكلام وجوبا
ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام
اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على
التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
وهي بعكسها اي بعكس ما قبلها على حذف المضاف اي
يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما
وح لو وقعت في الصدر لاشتبهت بان المكسورة
في صورة الكتابة وانما حمل العكس على اقتضاء عدم
الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
فان مجرد عدم الاقتضاء لا يكفي في ذلك
ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي
فتعزل هذه الحروف عن العمل

حينئذ

هذه الحروف عن العمل لكن ما الكافة على الافصح اي على افصح
اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض
اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين لحوقها ما على الافعال
لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا
للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا دخلت
ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان
المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت
عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي من اجل الفرق المذكور
وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجملة وجوبا والفتح في موضع
المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء

الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول
وما اشتق منه لان معمول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم
وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو
جاءني الذي انّ اباه قائم وفتحت انّ حال كونها مع جملتها فاعلة
نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها
مفعوله نحو كرهت انّ زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال
كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ
مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم
لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد
لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق

لانه اي ما بعد لولا
الامتناعية

اطلق

التحقيق وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها
وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا انك سمعت ذلك زعمت اي لولا زعمت انك
من ذلك ولولا انك ضربت زيدا منك اي لولا اصل
شك انك ضربت زيدا وكذلك في لو انك بفتح الهمزة
لانها اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قمت اي لو وقع
قيامك فان جاز في موضع التقدير ان اي تقدير
المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر نحو
ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة مثل من يكرمني فانا
اكرمه مما وقع بعد فاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني
فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه اي الكرم
اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت

في موضع المفرد لانها مبتدا او خبر مبتدا ومثل قوله
اذا انه عبد القفا واللهازم بما وقعت بعد اذا المفاجاة
والفتح على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة
والكسر على انها معها مبتدا لمحذوف الخبر اي فاذا
عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت
وكنت اري زيدا كما قيل سيدا   اذا انه عبد
القفا واللهازم قوله اري على صيغة المجهول
بمعنى الظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يخدم قفاه ولهازمه لان سمة اللئيم ان يكون ليعظم
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان ناتئتان
في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد
او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبههما بالجمع
على انه عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل شبيهه
وما وقع ذلك في كثير من النسخ من جملة الشواهد

تقديره

قوله اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة
او موصوفة كان معنى المعنى اول مقولاتي لتعين الكسر
لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري
فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص ليس من جنس المقولات
وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي
تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري
الذي هو مضمون المفتوحة مع جملتها ما هو من جنس
المقولات ولذلك لاجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع
لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز
العطف على محل الاسم اي المكسورة من جهة انه
في محل الرفع سواء كانت المكسورة مذكورة لفظا او
حكما الرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو

وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال او ان كانت
مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون ما عملت فيه
بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا
على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل
اسمها بالرفع فانه لما غيرت معنى الكلام لا يصح فرض
عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع
مضي الخبر اي ذكره قبل المعطوف لفظا مثل ان
زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم
اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لفظا
ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل
ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان
خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه
خبر عن اسم ان يكون الرافع له ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسم يكون الرافع له الابتداء فلزم

اجتماع العاملين

اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا
في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز
العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم
انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان
المحذور المذكور مشترك فيهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها لكونها مبنية فكانها لم تعمل فيه
فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل

اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة كما كان عليه قبل دخول ان
معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه ان الكسر
فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما الصورة
لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها ويختص
لكن بان الاصل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة بغيره ودخلت اللام
التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها
بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت
اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم
اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا

او دخلت على ما وقع بينهما اي اسمها وخبرها نحو
ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيها
عدم اجتماع حرفي التاكيد والابتداء اذ معنى ان المكسورة واللام وبهم
كرهوا ذلك واختاروا التقديم ان دون اللام مرضيا للكلام على ما هو عمل
دخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها واقعة
لم يغير معنى الجملة لا يوافي اللام متى اتصف ما الذي هو ان التاكيد وقد جاء مع
ضعف في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة
فتلزم التشديد وكثرة الاستعمال صدرها عند التخفيف اللام ويجوز
الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لجواز بعض وجوده متشبهتها
مع الفعل لفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الا صل

ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء
فللفرق بين المخففة والنافية مثل ان زيد لقائم واما في الاعمال
فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب اللفظي لكونه
مقدرا او لكونه مبنيا وهذا اختيار ابن مالك وسيبويه وجمهور النحاة فانهم قالوا
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول ان
المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا
فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية
للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في المفتوحة اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بنواسخ المبتدا

الق ائم صه

والجزء لافي

والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
في تجويز دخولها على غيرها واهلها متمسكين بقول الشاعر شلت يمينك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وكذلك وعند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فيعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب تقديره ان مشابهتها
المكسورة به كما سبق اعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام الواقع
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في
سعة الكلام ويلزم ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا
ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة بمعنى الشان
خبرها فيكون عملها في المبتدا والخبر كما كان في الاصل فهي لا تزال عاملة
بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الاداة التي

المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة

اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في اللفظ
في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتختص ان المفتوحة
على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية
ودخلا فعلها على المبتدا والخبر او غيره اي مثل وشذ اعمالها اي اعمال
المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها
في المضمر في الشعر نحو هم اهل الكرام واحسب انني داهب وهذه رواية شاذة
غير مروية واما في المظهر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويعرضها ان المفتوحة المخففة حال كونها
مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم بالسين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او بسوف

لقوله

كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو
ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة
وبين ان المصدرية الناصبة للمضارع كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو
افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لفظ حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون
المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانها مع كل منها
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عبر به الاستقبال فهي المخففة
وكان للتشبيه اي لان تشبيهه وهي حرف برأسها على الصحيح حملا على اخواتها
ولان الاصل عدم التركيب ومنهم من قيل انها مركبة من الكاف وان المكسورة
واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انه للتشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة واخرجت

واما فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة صح

حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد واعطوا الصورة ونحو المفرد وان
كان المعنى على الكسر ويخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح
لخروجها عن الشبه بالفعل لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان
ثدياه حقان وان علمها فكأن تدبير لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما
عرفت وان لم يعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في المخففة ويكون
ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الاحتياج اليه كما كان في ان المخففة
ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها فهو في لفظه نفيا واثباتا
وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم تولد

من الكلام

من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكأنه
توهم ان عمروا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك الوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ يتوسط لكن
بين الكلامين متغايرين نفيا واثباتا مغايرة
تقديرا معنويا والغرض بها المعنوي ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد
لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب ويخفف لكن
فتلغى عن العمل نحو جاءني الناس وشهد العالم
لعلها ومعنى فاضربت بجرابها لخلاف ان وان المخففتين
فانه ليس لهما اما ادخلنا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر
وكان اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز
اعمالها قياسا على اخواتها المخففة قال الشاعر
ولا الحرف لم شهد او يجوز معها مشددة المخففة
الواو ان العاطفة للجملة على الجملة سواء كانت

وحمل الشارح ارتض الاضراط وليت للتمني اي لانشاء
فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب لن يعود وا... الفراء ليت زيدا
قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني وفي شرحه
قيل اتمنى زيدا اي تمنيت اتمناه لكانت على خطر القيام
فالجزءان منصوبان على المفعولية بعد ليت واما
الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر
يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء الثاني ايام
الصبا رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبا
رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه
حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت
ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشاء
ولا يدخل على المستحيل ومتعلق لتوقع مرجو او مخوف [illegible] لعلهم
ولعل [illegible] تقريب [illegible] الاول [illegible] لعل
في اللغة العقيلية وانشد الشاعر [illegible] وداع دعا يا من

دعوت لعل ابا المغوار منك قريب واجيب عنه بانه
يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرح يعني انه
وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان
اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالجر فيجب ان يحكى في الاحوال
الثلث بالجر ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا
البيت يحتمل ان يكون من قبيل هذه اللغة اي الشاذة والا
فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجوب الجر بها وحكم بشذوذه
الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت
هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت
عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة

وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند
الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض
آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط عما قبلها و
البدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالا
لاربعة الاول للجمع اي جمع المعطوف والمعطوف
عليه في حكم واحد وهو اعم من ان يكون مطلقا او مع
ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد
الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع

المعطوف

المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان
او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او
فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما
لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب
فيها بيان لاطلاقه اذ لا ترتيب فيها بين
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل بمعنى انه
لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب

بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء
في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة
وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير ان المهلة في حتى
اقل منها في ثم فهي متوسطة بين
الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيد
للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى
بحسب ما اقتضاه وضعها

جزء

جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي من متبوع معطوفها
ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فلا يتبدل علمها حتى تمر
الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يعطف عليه ولا بد
للفعل المتعلق بالكل ودلالة انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى
بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف
بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم
انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المهلة
بحسب الذهن ان تعلق الموت اولا بغير الانبياء وتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء
بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المشاة في الزمن يتقدم قدوم

وان كان مرتبا الانبياء

ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك
ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بها الجزء
الاقوى او الاضعف كما بعد عموم الفعل جميع اجزاء المتبوع كذلك الانتهاء
بالملاقي للجزء الاخير بعد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه
بعد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعا الا انه لم ياتي العاطفة بما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل في حتى ان تكون جارة
لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم تستعمل الا في اظهر معنييها وهو كون ما دخلها جزءا لان الاتحاد
الاجزاء في تعلق الحكم اوفق العطف واكثر في الوجود من تعلقه بالمتجاور وهكذا
في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه

في بعضها جميعا
لسبق للاجمل علمها
الصريح مرتبة ... انما
استعملوها صح

وعدم الحاجة

وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ليشمل المجاورة
ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة
لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد
مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا متوهم انه او في شيء ولا يطلع عليهم احد ما
او كغير الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل
فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا ام لكن ام او ام
المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة من دونها لمتعارف بكر
بعد ما يلي احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين في الخطاب ومن ثم
اي لاجل ان المتصلة لطلب احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب

التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستوي فيه زيد وعمرو
واحد منهما وان لم يكن الا في ام مع الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وارادت ام عمرو احسن وافصح وفي
بكم تركيب ارأيت زيدا ام عمرو احسن فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الرضي
السيد الشريف انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه
هكذا عليها احد المستويين والا فالهمزة مع الافصح وحينئذ ضعف ارأيت
زيدا ام عمرا [illegible] الحكم [illegible] الافصح [illegible] الفصحة
لان [illegible] حسن [illegible] لا تقع ضعيفا [illegible] المص ههنا لا يكون
اضطرار ولهي ما نقل سيبويه [illegible] اي [illegible] كان
جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين للسوال

عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين كلا واو واما مع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم
لان المقصود بالسوال [illegible] احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب
بتعين كلمتها لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما [illegible]
بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطي الصحة ووقوع ام
المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلهما [illegible]
في كل موضع [illegible] اخر لا يحتاج عن سماحة [illegible]
لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله
لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان احضر
واحسن كما لا يخفى واما المنقطعة فكبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة

للشك في الثانية فالواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي
ان القطيعة التي اراها لابل فهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا
الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة
اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو
حين قصد الاضراب عن الاستفهام الاول والاستفهام الثاني واما لازم المعطوف
عليه لازم مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما
يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف بما كما [illegible]
اما زيد واما عمرو ليعلم اول الامر ان الكلام مبني على الشك بخلاف او فانه يجوز مع
او يعني اذا عطفت شيئا على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما كقو
جاءني اما زيد او عمرو ولكن يجب نحو جاءني زيد او عمرو وقد يحذف [illegible]

اما ليست من حروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه ولم يدخل
عليها الواو العاطفة ولو كانت لما احتج المعطوف [illegible] اراد عاطفين معا
وكلمة احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما الثانية على المعطوف
ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان
الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا
ولكن هذه الحروف الثلثة لاحد ما معينا اي لثبوت الحكم لاي احد من
الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا بمعنى الحكم
الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه
لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو [illegible] زيد لا عمرو وكلمة بل للاضراب

بمعنى عمرو وصح
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد اي جاءلنا
عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار
الذي وقع عنه لم يكن بطريق القصد ولهذا اعرض عنه بكلمة بل واما حكم
بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان حكم
بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاء عمرو
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لاثبات الحكم المنفي
عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم
منفي عنه بمعنى ما جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو وزيد اما
في حكم المسكوت عنه او المنفي عنه ولكن لازمة للنفي او غير مستعملة بدونه
فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي لقصد الفصل فيكون لازمة للاخبار عن الاول
بعلم دا

لتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وان قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل مجيئها بعد النفي والاثبات
فبعد النفي لاثبات النفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني
زيد لكن عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف
التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب
عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو
الا زيد قائم واما زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على
الكاف والاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وها انا و
وهذا نحو ها انا وهو لا حروف النداء يا وايا وهيا و
اي والهمزة يا اعمها استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء
والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل

ما بعدها وبعد الاثبات صح

فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله كلمة اي والى قريب متصف بزيادة واجل وجير
وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان نعم حملك الحروف
تبيين في تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها
اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد
بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد
وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم
لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل بجواز استعمال نعم
ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي
وقد اشتهر هذا الحرف فلو قال احد لكون الاسم اصلا
والفعل فرعا ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف عليها
الحف

القرب لا لابعد
بخلاف البعيد
فانه لم يذكر
فالقرب بعين العا
للاقرب والمتوسط
بمعنى كمال البعد و
كمال القرب حروف
الايجاب نعم وبلى
واي بكسر الهمزة وسكون
الياء صح

يعني
الحقت به كتخفيفها اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف النون
كذلك فيرد حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة با
عزوا واغزين وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء
فاذا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف وتقف يا زيد
اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وبقوم
مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب
النفي يعني ينقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان
ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام
زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي
الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا
بلى اي انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب
كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام وان اثبات بعد

الاستفهام للشك في غلبت استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان
اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف وغيره انها للقسم
اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر الفعل فلا يقال اي اقسمت
وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول
اي والله واي ولعمري واجل وجير بالفتح والكسر وان للتحقيق
وان زيد صح
للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان
لمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتاني ولم يات
وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن
قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن
الله تلك الناقة وراكبها بعد الاستفهام ايضا نحو
وقد جاءت صح
قولك عرفت ثغرك هل للمحب شفاء من وجد حبهن

ان

ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين
خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة
وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة
لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى
بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد
في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد
المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفا
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح
او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن
الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من
الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء ولا سيما في كلام صح
الباري سبحانه ان وان المخففتين وما ولا ومن والباء

واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا
وقلت زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان
جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما
نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون
يزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم
المقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم
على لغة من جر ورواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا
ما تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين
نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا

اصلا حال لكون تلك الاخراج المذكورة مع ما شرطيا في
ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة لنت
لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وربتصديق كما ان
عمرو اخ وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا زائدة كلمة لا تزاد مع الواو
العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى
نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد مع ان
المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك
وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم
القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها
التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغني المقسم
لذلك في صورة نفي القسم وشذت
زيادتها مع المضاف كقوله في بير لا حور سرى
وما شعر اي في بير حور والحور الهلكة جمع حائر

اي ها لك من جار اليك ومن والباء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فتجاب
لا تكرارها حرف التفسير اي تفسير لكل مبهم من المفرد
نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه
اي مات وان وهي اي ان تختص بما فيه معنى القول
اي يفيد مضمونه معنى القول بتقدير الحروف في
الحروف عن منقطع عنه فلا يقع بعد صريح القول
ولا بعد ما ليس فيه معنى القول وهي لا تقع في الاكثر الا
مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدى معناه
نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولك لنا يا
ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان وقع الـ
على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر للكتب
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله

فقوله

فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني
معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني به لانه مفعول
لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله
تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه تفسير لما
يوحى الذي هو المفعول به الظاهر لاوحينا [illegible]
ما وان المكسورة المخففة وان المفتوحة المشددة
فالاولى ان ما وان المخففة المفتوحة للفعلية اي
للجملة الفعلية اي بعد فلان على الجملة الفعلية محلا انها
فيها ويؤول المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة
ونحو قولك [illegible] وخصيص
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال ابن [illegible] وهو الحق وان كان
قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا
باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية الجملة

المصدر

نصبه الا اذا اكتفت بما يجوز ان يعمل في الاسمية والفعلية

ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في ضر اسمها وخبرها في

تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو الخبر انك قائم

اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي

اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا

زيدا اي كون زيد احرف التحضيض هلا والا

ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع

الكلام فيقدر لتدل من اول الامر على ان الكلام

من ذلك النوع ويليها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم

الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا

او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت وهلا زيدا تضرب ومعناها

اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل

ومعناه في المضارع الحث على الفعل والطلب له

فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي

الذي قد فات الا انها قد تستعمل كثيرا في لوم المخاطب

حروف التحضيض

على انه

على انه تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل

فكانه من حيث المعنى التحضيض على فعل مثل ما فات

حرف التوقع والتقريب قد سمي بها لمجيئها لهما لان

هذا الحرف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد

فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع

الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع

ان يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب

ما كنت تتوقعه كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير

قد ركب الامير اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه

ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن

ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد

يكون مع التحقيق للتقريب من غير توقع كما تقول

قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع

المجرد عن ناصب وجازم وحرفي التنفيس للتقليل

اي يضاف للتحقيق مجردا في الاغلب التقليل

حرف التوقع

ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن
معنى التقليل نحو نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها
وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف
[...] حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما
صدر الكلام لا يتقدمهما شيء من اجزائها لدلالتهما على احد انواع
الكلام كما مر ويدخلان على الاسمية والفعلية تقول
في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل
تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة
تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها
ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى
هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا
فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت
فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف

ونعني

وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة
اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار [...] من مواضع
استعمالها اكثر من التصرف في هل الا ترى انه يقال ازيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل ازيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا
وهو اخوك بمعنى ان الهمزة لانكار ما دخلت عليه
على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا وهو اخوك
لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف في الحقيقة
لان اصله اتضرب زيدا او هو غير مستحق لذلك
وهل ضعيفة في الاستفهام فلا يحذف فعل الكلام
الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو
بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما قصد
الاستفهام عن احد الامرين يحدد المستفهم عنه فاستعمال
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى
انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم
عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب

المجهول وان اخبر المشهور بيان سببية الجملة الشرطية انتفائي
معلوميتي للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
ان انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام كيف وكلا
مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان تقصد
بيان استمرار شيء في ربط ذلك الشيء بالوجود النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام
فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف يكون عند عدمها
الاكرام اكرام ويختص ان ولو بالفعل لفظا كما مر في الاول
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقوله ولو
انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد
وانتم مرفوعان بالفعلين المحذوفين يفسرهما
الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا متصلا
فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس خبرا لانه عند
الفعل المحذوف لان منع الفعل والفاعل العدم حذف
الفعل وحده فمن ثم ان اختلا لزوم الفعل بعدهما

ضيب

قيل بعد لو المحذوف فعلها لو انك انطلقت بالفتح لا بالكسر
لانه اي لان ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر
بعد لو والمصحح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق
اي في موضع يليق فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو
الافراد ليكون وقوع الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا
يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه
من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقة عن الفعل
المقدر بل هو كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن
اشتقاق الفعل من مصدره فان كان جامدا لا يمكن
الاشتقاق فالمصدر منه جاز وقوع ذلك الاسم خبرا

عن السؤال الاول ويستثنى في سؤال افعال
المقترن بالهمزة فان قولك اضربت زيدا عندك ام
عمرو في تقدير بل عندك اعمرو وتقول ام اذا ما
وقع واقع كان واو من كان بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من حروف العطف بخلاف
هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف
الشرط ان ولو واذا لها صدر الكلام كما مر فان
للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو على عكس
الماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان
للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال
سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان
تكرمني اكرمك وان اكرمتني في المثال
الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك
الاكرام في الاستقبال وقع مني ايضا الاكرام فيه وكذا
لو للمضي على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو
تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك الضرب

في الماضي

في الماضي فقد وقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل ان
في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو
اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في
الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي
منتف فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه ما علق به واذا قلت
مثلا لو جئتني اكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول
مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا لكون انتفاء الاكرام
مسبب لانتفاء المجيء في زعم المتكلم دون العكس لو اريد المعنى
الاول اكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع
انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد للتعدد
الالهة وعلى هذا ان انتفى منتف يعلم منه انتفاء التعدد
ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطاءه علم الشارح ولم يدل ان ما ذكر من قصد السير في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم

لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله
تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا فوضع فعل في موضعه واما التقدم
القسم الاول الكلام اي في اول زمان التكلم
بالكلام فيصح ترك ذكره لكونه ظرفا فيما لو احترز
به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط
متعلق بتقدم لزمه المضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى لكونه على
وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط الجواب
حيث لا يعمل فيه ادوات الشرط فيه اي في الجواب
وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط
جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو
محال واما معنى فهو جواب للقسم لكونه مبنيا عليه
وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله
ان اتيتني مثال للماضي لفظا لم تأتني مثال للماضي

معنى

معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء
الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط
جاز ان يعتبر القسم وان يلغى الشرط وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط
ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا
والله ان تأتيني اتك في الجزء الاول هذا مثال التقديم
غير الشرط وجاء بالف الغاء القسم فيكون باعتبار
التقديم والجواز كليهما لف ونشر على غير ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك
واما او رد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف
المثال الاول لان ذكره لا اشتراط المضي في الشرط في
صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه
على تقدير التقدم ففي الجزء الاول هذا مثال التقديم

والشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا
تشترع على ترتيب اللف وعلى الثاني مثل التقديم
الشرط وجواز الغاء فالنشر باعتبار الاول على ترتيب
اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه فقد لمح المثال
يتسع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فانه محتمل على اولا وعلى التقدير يحمل عليه والكلام ان ثانيه
كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني
على الاول لكن اراد انقسام المثال بالمحتمل للتقدير الاول
على تقدير الثاني على شرائطه من حيث مثال لاحتمال تقديم
القسم كالالفاظ التي ذكرناها ملفوظة او مقدرة كالملفوظ
في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وقال
واللام لئن اخرجوا في الشرط ماض ولا يخرجون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان مجزوما بحذف
النون او لما بدل لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم

انكم

انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة
الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل
اي لتفصيل ما اجمل المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني
اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما
بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال كما في اما في الواقعة في اوائل
الكتب ومن كانت للتفصيل يجب تكرارها وقد يكتفي
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير
المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
ابتغاء الفتنة فان ما يقابل اما المذكورة ههنا
غير مذكور لكنه مقدر بعد واما الذين ليس في قلوبهم زيغ

فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم الثاني
كلمة اما المشروط لزوم الفاء في جوابها وسببيته
الاولى للثانية والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط
وعوض عنها اي بينها وبين الفاء الواقعة في جزئها
جزء ثان من جزئها اي جزء فانها او جزء اما لان جزء الفاء
الفاء جزئها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد
فمنطلق او ما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم
الجمعة فزيد منطلق منطلقا اي يقع فيما قبله غير
مقيد اي لتجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء
وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فيجب ان لا
ما خافية جواز التقديم لما يمتنع التقديم مطلقا وقيد و
القائل هو المبرد وهو ان ما وقع بينها وبين فانه معمول
الشرط المحذوف وعلى الاطلاقات معمولية مطلقة غير
معينة بحال لتجويز التقديم وعدمه مثلا اما يوم الجمعة
فزيد منطلق لان التقدير على المذهب الاول مهما يكن

من شيء

من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي هو يكن
من شيء واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما والفاء
لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد
كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء
يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول فعل الشرط فلما
حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل
لم يجعل لما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل
وهو المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز
التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ما لا يكون المتوسط جزء الجزاء
وتقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء ان انضم اليها مانع اخر مثل
اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان لم يعمل خبر ان لا يعمل
فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا القائل فرق بين ان

لا يكون وراءها الفاء نعم اقول يجب ان يكون محله لا ما
قوة دفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا التقدير
الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا
نحو اما زيد منطلق فتقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق
فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد
فاعل الفعل المحذوف واما على تقدير ان يرفع بمهما يذكر
زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على
ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف
وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة
الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه

سيجيء

اما زيد المنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب صح

يوهم جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
يذكر على صيغة المجهول الغائب مع يوم الجمعة عدم جوازه
بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة فيه
اما وفاء منصوبة لظهور الاشتراك وانه وقوعه لكثرتها

حرف الردع

كلا الردع هو الزجر والمنع تقول الشخص فلان يبغضك
فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد
يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال
لك افعل كذا كلا اي لا يجاب اي ذلك وقد جاء
اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا
جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا
الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه للتأكيد الردع
المخاطب على القول تحقيق لصحته لكن النحاة جعلوا
حرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما رأوا ان
المقصود منه تحقيق مضمون الجملة كالمقصود

بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية ثم علامة التانيث الا كثر لا
المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق بفعل الماضي لتكون
من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان
او مفعولا ما لم يسم وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف
تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل
البناء فنبه من اول الامر بسكونه على بنائه ما حققه
وبحركة تلك على اعرابه ولينتبه لانهما كالحروف الجزء
مما لحقاته وان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير
مؤنث حقيقي مجرد عن فاصل بين الحاق تاء التانيث
وبين عدمه او هو جواز الحاق تاء التانيث مخير فيه
بين الحذف والابقاء وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام
المؤنث وهنا من احكام تاء التانيث واما ان
علامة التثنية هو جمع المذكر والمؤنث في
مثل قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات

التاء ضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات
مع احتياج المسند اليه لاعلامة التانيث لان تانيثه
قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع
غالب ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفه فينبت
بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة فان
من وقف اياتها للدلالة من اول الامر على احوال
الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله
النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال
الظاهر منها والفائدة في مثل هذه الابدال ما ذكر في
بدل الكل من الكل وتكون الجملة خبر المبتدا الموخر
والعوض كون العوض منها التنوين في الاصل مصدر
نونته اي ادخلت نونا فسمي ما به ينون اي النون
النون تنوينا انعا را للحدوث وهو لا ح
المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي المصدر

التنوين

حدثا وهو في الاصطلاح نون ساكنة تزيد اتها لمون
فلا يرد بها الحركة العارضة مثل قوله تعالى عادا الاولى وان
شاملة نون من لدن ولم يكن وانما لم يخرج بقوله
تتبع حركة الاخر اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك
الكلمات لا توابع حركاتها اواخرها وانما قال
تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر
من تبعيتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شيء وبينها
الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت
في اخر الكلمة حركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت
المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل
ليخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها
حركة الاخر تطفلها لها في الوجود لتطفل العارض

عوض

بعوض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بعد
المعرف وهو ان التنوين للتمكين وهو ما يدل على المكنة
الكلمة اي كون الكلمة الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور منافاته
في غير المنصرف وللتنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة وهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين
فمعناه اسكت الان واما التنوين في نحو احمد وابراهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن وقال شارح الرضي وانا لا
ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير
معا فقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا
حملته على نحو التمكن والعوض وهو ما يلحق
الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر
الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم نضاف

على اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها
فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا
عن الجملة لئلا يبقى الكلام الكلمة ناقصة وكذلك في
وساعتئذ وعامئذ وجلبا بعضهم فوق بعض ان فوق
بعضهم وورد بكل في نحو كل واحد وامثال
وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع لكلمة
ال في المسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان
الواو علامة جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل
النون في ذلك فزيد التنوين في اخره لتقابل
وتوهم بعضهم انه للتمكين وهو خطاء لانه اذا سميت
بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو
كان للتمكين لزال لاجتماع العلمية والتانيث المعنوي لانه
عنه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كانت علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم

لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين
ان يكون للمقابلة لانها مقرونة بسبب لحوق التنوين
عليها والترنم وهو ما يلحق اخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد ولانه حرف يحصل به ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر واما
لحوق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحروف
والكلمات الواقعة في اثنائها غير قابلة لذلك كما شاهد
من احسن الغناء لان محل التغني انما هو الاخر لئلا
تخل بعد النظم متخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يخل بفهم المعنى وهو انما يلحق القافية المطلقة وهو
كان رويها متحركا مستتبعا باشباع ولزم واحد من
الالف والواو والياء وسميت هذه حروف وحروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون
بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق

كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحده
وحصل باشباع فتحها الالف عوض عن الالف عند التغني
نون التنوين واما ما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان
رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة
لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك
حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد
الصوت كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في
هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها
فحركت عند التغني بالضم والكسر والحق بها النون
فقيل المخترقن والخفقن وسمي هذا القسم من التنوين
الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد فقد تجاوز
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا سقط

التنوين ترنم

فی

عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان
تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو
موضوع لغرض الترنم فان معناه الترنم كما ان حروف التهجي
موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر
فيها الوضع تسامح واما التنوينات الاخر فمع
اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف التنوين
وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن
مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد ابن عمرو وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الف ابن وكذلك يحذف من هذا فلان ابن فلان لانه كناية
عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان

او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل طويل زيد و
زيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف
ابن من الخط لقلة الاستعمال وعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون
ابن عمرو خبر المبتدأ عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا
الا في حذف همزتها فانها لا تحذف همزتها كانت لئلا
يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد
قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع
غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربن والفتح مع
ان الف الفاصلة التي بين نون جمع المؤنث والنون
المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها
بنون التثنية يختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل

الكائن

الكائن في غير الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو
هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا
تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن
بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما
اختص النون بهذه المذكورات الدالة على
الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون
مطلوبا وقلت اي قل دخول نون التاكيد في النفي فلا يقال
زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما
جاز قليلا لتشبيهه بالنهي ولزمت اي النون
التوكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان
القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بالحرف
منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما
يتصل به وهو النون التاكيد فيما عدا المثبت
وبعد صلاحية له في قوله لزمت رد على ان زيادة النون في

لا تقربا هو

الضم غير لازم بل جائز وكثرت نون التأكيد
في مثل اما تفعلن لان الشرط المؤكد بما فيه
الى التأكيد الحرف فقصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينقص
المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التأكيد
خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكونا
في كلمة واحدة فان نون المشددة كلمة
اخرى او لثقل الواو وبعد الضم وقبل النون المشددة
ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة
وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء
الساكنين ولثقل الياء بعد الكسرة وقبل المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين
وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او
مخاطبا او المؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة

ان ما عدا المذكور يشمل التثنية وجمع المذكر وحكمهما غير
ما ذكر فقوله فتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان
واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى
اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد و
اضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد
نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث
النون الخفيفة لزوم التقاء الساكنين على غير
حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على
غير حده ويجعله مغتفرا لكونه الوقف وليس بمرضي
عند الاكثرين واما اي نون الثقيلة والخفيفة
في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير
البارز اي مع واو جمع المذكر وياء المخاطبة
كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يحذف الذي من
و الفعل مع النون معاملة مع الكلمة المنفصلة

ثم حذف الواو والياء وتحركهما ضما وكسرا ونحوه
ثم هذا الكلام بيان الافعال المعتلة اللام عند الحاق
النون بها ومعرفة كلمات النون في حكمها مع المثنى
وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرها على ضربين اما مع
الضمير البارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا و
ارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي و
ارمي واخشي واما مع الضمير المستتر وهو الواحد المذكر
نحو اغز واخش وارم فالنون مع الضمير البارز
كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض
وكذا مع اغزي وارمي يا امرأة بحذف الياء
كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو
المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها
مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل فان لم يكن
ان الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو

وارم

وارم واخش وكان المقدر في النون كالكلمة المتصلة
وبعد بها الف التثنية تقول اغزوان وارميان و
اخشيان برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا وذلك لان الاصل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل
ومع البارز كالمنفصل وقيل هل ترين ح هل ترى كما
تقول جزاك هذا مثال الضمير البارز الذي تحرك اللام
بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون اصله هل ترون باسقاط
نون الجمع وادخال نون التوكيد وضم الواو كضمها في
لم تروا القوم هذا مثال لما فيه بارز بضم لاجل النون
وهل ترين اصله هل ترين باثبات الياء وكسرها في
كما قال لم تري الناس هذا مثال لما فيه بارز بكسر لاجل
النون واغزون عطف على هل ترين لا على هل
ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة
كما يرد من ضمير التثنية في اغزوان في اغزوا
وقت الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم

وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الواقع
في كتب التصريف لبعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل
وبعضها لما هو مع غير ضمير البارز كالمتصل كما اشرنا
اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن اي للالتقاء
ان كون المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي
لالتقاء الساكنين كقوله لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت
النون الخفيفة للالتقاء اما اللام لحسن كثرة التي بعدها
وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال لا تهين الفقير ولم تحذف كما يحذف التنوين
فرقا بينهما وايضا فيه تكثير حظ [illegible] الفرع ونقص الفرع
عن مرتبة ما يدخل في الاسم لكون [illegible] ضمتها مع المنفصلة
فرعا وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف ما قبلها كما كسرت
ب تخفيف اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لم يكن
لذلك يرد ما حذف لاجل الخفيفة كما اذ